



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص : تحليل اقتصادي و استشراف

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
بعنوان :

تطبيقات العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري

تحت إشراف الاستاذ :

يحياوي لخضر

من إعداد الطالب :

كحلة التجاني

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة حولية يحي

المشرف يحياوي لخضر

مناقش علي دحمان محمد

السنة الجامعية: 2019 - 2020

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف : يحيى لخير على

إرشاداته القيمة و المجهودات التي قدمها في سبيل إنجاز هذا

العمل و استيعابه العميق، وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا المجهود

من قريب أو من بعيد.

شكراً جزيلاً لكم.

كحلة التجاني

إهداء

الحمد لله الذي أماننا بالعلم و زيننا بالعلم و أكرمنا بالتقوى.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى مدرسة الحب و الوفاء و العنان

إلى التي تحث أقدامها الجنان

إلى ضياء قلبي و نور حياتي

زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني العناء

و التي عبادت دعواتها لي طريق الخير و التوفيق أمي العزيزة

إلى كل زملائي

فهرس المحتويات

	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
أ	المقدمة
	الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للعبة الهولندية
1	تمهيد
2	المبحث الأول : الأدبيات النظرية للعبة الهولندية
2	المطلب الأول : ماهية اللعبة الهولندية
7	المطلب الثاني : النماذج المفسرة للعبة الهولندية
13	المطلب الثالث : قنوات اللعبة الهولندية
19	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للعبة الهولندية
19	المطلب الأول : الدراسات السابقة حول الاقتصاد الجزائري
23	المطلب الثاني : الدراسات السابقة حول اقتصاديات العالم الثالث
29	المطلب الثالث : الدراسات السابقة على الدول المتقدمة
34	خلاصة
	الفصل الثاني دراسة قياسية لتطبيقات اللعبة الهولندية على الاقتصاد الجزائري للفترة
35	تمهيد
36	المبحث الأول : هيكل الدراسة واثر التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية على قنوات اللعبة الهولندية
36	المطلب الأول : هيكل الدراسة
	المطلب الثاني : اختبار الاستقرارية و تحديد درجات التباطؤ

	المطلب الثالث : اثر التبعية الاقتصادية على للموارد الطبيعية على قنوات العلة الهولندية
39	المبحث الثاني : تشخيص العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري.
45	المطلب الأول : مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري
48	المطلب الثاني : العلة الهولندية و تأثيرها على سعر الصرف
51	المطلب الثالث : سبل معالجة العلة الهولندية
59	خلاصة
60	الخاتمة
	قائمة المراجع

فهرس الاشكال

صفحة	العنوان	رقم
14	قنوات العلة الهولندية وميكانيزماتها	الشكل رقم 01
15	أثر العلة الهولندية من خلال سعر الصرف	الشكل رقم 02
37	متغيرات الدراسة	الشكل رقم 03

المقدمة



في هذا البحث يتم معالجة إحدى الظواهر الاقتصادية التي أثارت فضول العديد من الباحثين وكانت محلاً للنقاش من خلال دراسات كثيرة هذه الظاهرة تمس الدول التي اقتصادياتها تكون تابعة بدرجة كبيرة للموارد الطبيعية، حيث نلاحظ أن معظم هذه الدول تملك قطاع صناعات تحويلية ضعيفاً وتحقق نمو اقتصادياً بطيء مقارنة بالدول التي لا تعتمد على الموارد الطبيعية هذه الظاهرة بمادة يطلق عليها تسمية العلة الهولندية أو لغة الموارد الطبيعية.

إن الواقع يظهر أن وفرة الموارد الطبيعية ليس عملاً إيجابياً لمثل هذه الدول، بل يحدث العكس حيث تعتبر هذه البلدان من بين أكثر البلدان اضطرابات من الناحية الاقتصادية، واضطرت الدراسات أن نتائج التنمية القائمة على عائدات الثروات الطبيعية سلبية خلال العقود الماضية من بينها بطء النمو الاقتصادي، وضعف الأداء الاقتصادي وتدني مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، ما جعل هذه الدول تعاني من الفقر مع أنها تحقق إيرادات ضخمة جراء تمديد الموارد الطبيعية كمثل الإيرادات المتأنية من الاستثمار في مثل هذه الموارد أساس تمويل الميزانيات العامة لهذه الدول ومن ثم الركيزة الرئيسية التي تعتمد عليها هذه الدول في تكوين احتياطياتها من العملة الصعبة، وبهذا تبقى هذه الإيرادات المالية رهينة أسعارها في السوق الدولية، فهي حاجة ارتفاع هذه الأخيرة يكون هناك ارتفاع في الإيرادات والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعارها في السوق الدولية.

غير الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد أمراً محيراً في تاريخ الاقتصاد العالمي، هذا راجع إلى مجموعة من العوامل من بينها الاستعمال السيئ لإيرادات هذه الموارد الطبيعية. و باعتبار الجزائر دولة منتجة ومصدرة للبتترول، نجد أن تقلبات أسعاره تنوء إلى أضرار بعيدة المدى، نظراً أن البتترول وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر.

توافر الموارد الطبيعية في بلد ما واعتماده عليها كمورد أساسي في الصادرات سيؤدي ارتباط الاقتصاد بالصدمات الخارجية المتعلقة بأسعار هذه الموارد، ففي حالة زيادة أسعارها سيؤدي هذا إلى زيادة سعر الصرف للعملة المحلية بالإضافة إلى ضعف القطاعات الأخرى وضعف تنافسيتها مما يدفع إلى الاستيراد، وهذا ما يسمى بالمرض الهولندي.

أولاً : الإشكالية :

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

هل ظاهرة العلة الهولندية متغلغلة في الاقتصاد الجزائري وللإجابة عن هذا السؤال بشكل وافٍ سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

1. ماذا يعني المرض الهولندي وما هي مسبباته ؟
2. ما هو التفسير النظري لظاهرة المرض الهولندي ؟
3. هل خصائص المرض الهولندي موجودة في الجزائر ؟؟؟؟ ؟
4. ما هو دور السياسات الاقتصادية وما مدى فعاليتها في مكافحة المرض الهولندي ؟

ثانياً : فرضيات البحث :

للمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة صغنا فرضيات البحث على الشكل الحالي :

1. يتسبب قطاع المحروقات في التأثير على الاقتصاد الجزائري الذي يستحوذ على نسبة كبيرة في الناتج المحل الإجمالي، كما أنه المصدر الوحيد تقريباً للعملة الصعبة و؟؟؟ المكانة الأولى في تمويل الموازنة العامة.
2. انحلال القطاع الصناعي واستيعاب القطاع الخاص ودوره في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي وبالتالي استفحال ظاهرة المرض الهولندي.
3. انحلال القطاع الفلاحي وعدم نجاح السياسات الاقتصادية أدى إلى استفحال ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة المرض الهولندي باعتباره حالة اقتصادية تصيب الاقتصاديات التي تتوفر مع ثروات طبيعية كبيرة وعرض تحقيق هذه الاقتصاديات لطفرة اقتصادية من خلال هذه الثروات التي تمثل قوة دافعة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على وجود المرض الهولندي من عدمه، ودور السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحته، ومحاولة تقديم اقتراحات لعلاج العلة الهولندية باعتبارها ضرورية لإصلاح الاقتصادي الجزائري.

رابعاً : حدود الدراسة :

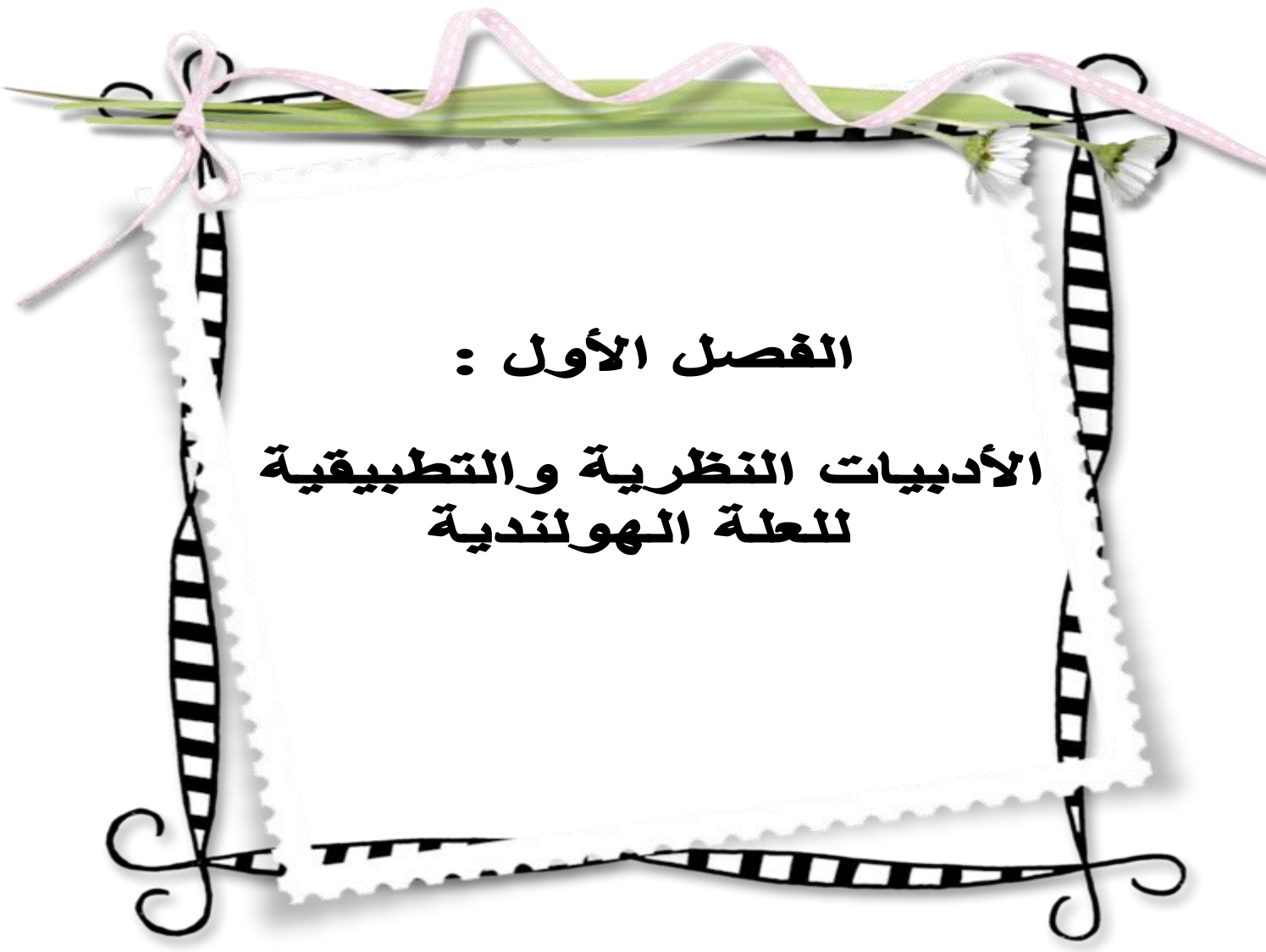
تتمثل حدود الدراسة في تتبع ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصادي الجزائري، ودور السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحته هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة اقتصادية لها آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2005 إلى 2020.

خامساً : مبررات اختيار موضوع الدراسة :

بالإضافة إلى دوافع الذاتية ورغبتني في البحث في هذا الموضوع، هناك كذلك ؟؟؟؟؟؟ لاختيار، هذا الموضوع منه بينها أنه لم يتم التطرق إليه بشكل مستفيض في الدراسات ناهيك عن ارتباط موضوع الدراسات بالتخصص.

سادساً : المنهج المتبع :

بناءً على التساؤلات والفرضيات التي صغناها، بالإضافة لنوعية الموضوع فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات والنظريات التي يتناولها هذا الموضوع والذي يساعدنا وعلى وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثنا.



الفصل الأول :
الأدبيات النظرية والتطبيقية
للغة الهولندية

تمهيد :

تعتبر اللعبة الهولندية أحد متغيرات هذا البحث، حيث تعبر عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وتكمن المنافسة في استخراج الطريقة الأنسب لقياس أثر هذه الظاهرة وتمثيلها في النموذج الإحصائي، ويسمى بالمرض الهولندي نسبة الى حالة من الخمول والتراخي الوظيفي التي اصابت الهولنديين في النصف الاول من القرن الماضي، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وتعد أول إشارة لمصطلح المرض الهولندي ظهرت في مجلة economist البريطانية في 26 نوفمبر 1977.

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى شرح الجانب النظري لموضوع اللعبة الهولندية ونستعرض أهم المصطلحات المتعلقة بهذه الظاهرة وكيف تؤثر على التنمية الاقتصادية بغرض الاحاطة بها في مجموعة من المتغيرات القابلة للقياس ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهي :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للعبة الهولندية .

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للعبة الهولندية .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للعبة الهولندية

يحتوي هذا المبحث تعريفا نظريا بالاقتصاد الريعي و اللعبة الهولندية، أسباب ظهورها و العوامل المساعدة في ذلك و توضيح آثارها على التنمية الاقتصادية، والنماذج التي سعت في تفسيره، وعلاقة اللعبة الهولندية بالنظريات النيوكلاسيكية.

المطلب الأول : ماهية اللعبة الهولندية

أولا : تعريف الاقتصاد الريعي والعبة الهولندية :

1 - تعريف الاقتصاد الريعي :

هو نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها، ومن الأمثلة على هذه الموارد: المعادن، والمياه، والنفط، والغاز ويُعرّف اقتصاد الربح بأنه الاقتصاد الذي يهتم بالمحافظة على النشاطات التي توفر الإيرادات من بيع الثروة الرعيّة، ولكن لا تساعد هذه النشاطات على توفير تصوّر واضح عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة .

من التعريفات الأخرى لاقتصاد الربح هو اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعيّ مستخرج من الأرض، فيصبح الاقتصاد مُعتمداً على التبادل التجاريّ الذي يؤدي إلى ظهور مُجتمعٍ استهلاكيّ مرتبط بالاستيراد، كما لا يهتمّ هذا النوع من الاقتصاد في الزراعة أو الصناعة التحويليّة.¹

¹https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9

2 - تعريف اللعبة الهولندية :

يعرفها كوردن ونيري على أنها خلل هيكل يمس بعض الاقتصاديات يتمثل في تواجد قطاعين فرعيين ضمن قطاع المنتجات التبادلية (المنتجات القابلة للتصدير) . أحدهما يعرف انتعاش و الآخر انكماش ضمن اقتصاد واحد في كثير من الأحيان فان القطاع المنتعش هو قطاع استخراجي كما هو الحال في العديد من البلدان مثل : المعادن في استراليا، الغاز الطبيعي في هولندا، البترول في المملكة المتحدة وبعض دول OPEC في حين أن القطاع المنكمش هو قطاع الصناعات التحويلية.¹

ثانيا : أسباب ظهور اللعبة الهولندية :

إن الاعتماد على الموارد الطبيعية التي تلقى طلبا في الأسواق العالمية من شأنه خلق ثروة ناتجة عن الأنشطة الربعية التي يؤديها الاقتصاد والتي تؤدي إلى تعطيل قوى العمالة والأنشطة الاقتصادية وبالتالي مقومات التنمية والنمو لأي بلد ، وفيما يلي نورد أسباب ظهور هذه اللعبة :

1 - اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام (لعنة الموارد) :

تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية وتغير في تركيبة هذه الصادرات خاصة صادرات المنتجات الصناعية وصادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي .

¹ Owen Barder, A Policymaker's Guide to Dutch Disease, Working Paper Number 91, Center for Global Development, July 2006, p4.

فمن الناحية النظرية يفترض ان اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة مثل النفط ،سوف يؤدي إلى تحرير القيود المادية التي قد تقف في طريق إطلاق قوى النمو في هذا البلد والمساعدة في ارساء دعائم التنمية المستدامة فيه، غير أن التجارب العالمية أثبتت أن وفرة الموارد الطبيعية مثل : النفط الذهب ، البن ، قد تكون نقمة ، وليس نعمة على الدول التي تتمتع بوفرة في هذه الموارد ، بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول . تشير التجارب الدولية إلى أن استدامة النمو لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية وان كانت الأخيرة تساعد عليها، على سبيل المثال تمكنت دول ما يسمى بالنمور الآسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون أن يكون لديها موارد طبيعية، فعندما بدأت كوريا الجنوبية نهضتها الحديثة لم يكن يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي 70 دولارا كما لم تركز عملية التنمية على أي وفرة في الموارد على العكس تماما فإن كوريا الجنوبية تعد دولة فقيرة جدا في الموارد الطبيعية ، ومع ذلك استطاعت أن ترسي أسس رصينة للتنمية المستدامة لاقتصادها بحيث أصبح في قائمة دول العالم الصناعي، الوضع لا يختلف أيضا في سنغافورة التي أصبحت تولد دخلا للفرد من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم وبدون موارد طبيعية أيضا.

2 - زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي :

يحدث هذا في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات أو الإيرادات المالية للمورد الطبيعي الذي تعتمد على تصديره كمنتج رئيسي مما يجعلها عرضة للعديد من المشكلات نظرا لعدم قدرتها على التحكم في توقيت تحقيق هذه الإيرادات وهو ما يصعب عليها عملية التخطيط الاقتصادي.

3- ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجيا مفاجئ:

هذا المرض يمكن أن يأتي أيضا من التدفقات الهائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، إذ قد تؤدي إما إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية أو انخفاضها، وهذا يتوقف على ما إذا كانت هذه الأموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية أو تراكم رأس المال في قطاعات السلع التجارية أم لا.

وعلى الرغم من اختلاف وتنوع مصادر الأموال الأجنبية إلا أنها تصب في جوهر واحد وه أن سبب ظهور هذه العلة يتمحور إما بزيادة المعروض منها أو عدم توجيه هذا الأخير في قطاعات منتجة.¹

ثالثا : العوامل المساعدة على ظهور العلة الهولندية

إلى جانب الأسباب هناك أيضا عوامل مساعدة على ظهور العلة الهولندية، وهي :²

1 - فشل السياسات الاقتصادية :

في أغلب الدول التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي، لم تكن هناك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية فلم توجه الموارد الطبيعية بالتقنيات التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي يعاني من البطء في النمو، هذا الأخير يرجع سبب بطئه في النمو لعدم خلق التكافؤ بين الحاجات الاستثمارية للقطاعات التقليدية و إيرادات الموارد الطبيعية، هذا التكافؤ يمكن الاقتصاد القومي من التحرك و السير نحو مرحلة النمو الذاتي و إجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي، إلا أنه في ظل غياب

¹- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه

جامعة تلمسان، السنة 2014/2011 ، ص : 09

²- خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة 200-2012 مذكرة ماستر جامعة المدية السنة

2013/2014، ص : 16 - 18

إستراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية.

2 - الارتباط الوثيق بين الثروة والسلطة:

ان الثروات الربعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتخبرها لعملية الاقتصادية، ولذلك فإنها لا تؤدي إلى خلق خطى النمو الاقتصادي فحسب، بل لابد أنها تؤدي إلى خلق اتجاهات و مناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية ، وهذا الوضع " وضع البلدان النامية على متن عجلة من نار"

(شكبير).

3 - ضعف المبادرة و الاتكال على الدولة:

إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش و التبعية، وبعد بروز الحركات التحررية في منتصف القرن العشرين في أغلب البلدان النامية انتهجت هذه البلدان النظام الاشتراكي فكانت الدولة هي المصدر الوحيد الذي يوفر الحاجيات الأساسية للفرد، إذ أنه من المفترض أن الإنسان من خلال مساهمته و إبداعاته و عمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي، ومن خلال عوائد مساهمته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون الاتكال على الدولة فحالة الاتكالية على الدولة تمثل أحد أعراض المرض الهولندي.

رابعاً: آثار اللعبة الهولندية :

يمكن تلخيص أهم آثار اللعبة الهولندية في النقاط التالية :

- ضعف فعالية و تنافسية قطاع الصناعات التحويلية و انخفاض حجم صادراتها .
- تباطؤ النمو الاقتصادي على المدى الطويل

- تذبذب سعر الصرف الحقيقي وعدم استقرار المناخ الاستثماري
- ضعف الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر
- تفشي الفساد و البحث عن الربح الأمر الذي يؤدي إلى ضعف جودة المؤسسات وخلق بيروقراطية غير فعالة
- ضعف جودة رأس المال البشري

تجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى الآثار السلبية فإن ريع الموارد الطبيعية له آثار ايجابية ، فهو يساعد على رفع مستوى المعيشة ، المساهمة في تكاليف الخدمات الاجتماعية ، يرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، كذلك فإن تقلبات أسعار الموارد الطبيعية وخاصة البترول لها آثار ليس فقط على الدول المنتجة والتي تعتمد اقتصادياتها على صادرات هذه الموارد وإنما تؤثر كذلك على الدول المستوردة والتي تحتاج اقتصادياتها بدرجة كبيرة إلى هذه الموارد¹ .

المطلب الثاني : النماذج المفسرة للعبة الهولندية

لقد تعددت الدراسات التي تحاول فهم التأثيرات الغير منطقية للثروة النفطية على

متغيرات

اقتصادية معينة ومدى أدائها تحت اسم اللعبة الهولندية ، وتهدف نماذج اللعبة الاقتصادية الهولندية لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات و أسعار صادرات البلد من المواد الطبيعية ، وخاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد ، ومن بين اهم النماذج الأكثر إقناعا نذكر ما يلي :

1-Alan Gelb & al, Oil Windfalls Blessing or Curse?, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, USA, 1988, p4.

Gregory 1976 أولاً : نموذج

إن الفكرة التي تقول بأن الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في ¹Gregory القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع المنتجات الصناعية التي تعود إلى سنة 1976 في أعمال ولقد اهتم هذا الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الاسترالي ، وقام بوضع نموذج مبسط وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات Gregory والطلب على الواردات . و الخلاصة التي توصل إليها هذا الاقتصادي هو ان الاكتشافات من الموارد الطبيعية و المنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو عرض الصادرات التي تظهر في مستوى الحساب الخارجي من خلال الفائض في ميزان المدفوعات ن وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية ، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي .

أما الفرضيات التي انطلق على أساسها **Gregory** لتوضيح نموذجه فقد كانت تتمثل أساساً في :

- أسعار السلع المتداولة هي أسعار عالمية ، وغير متأثرة بالطلب على الواردات أو المعروض من الصادرات في أستراليا .
- ثبات معدلات التبادل التجاري .
- وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على أساس معدل التبادل التجاري بينهما بالأسعار العالمية .
- تجاهل تدفقات رؤوس الأموال والتركيز على الميزان التجاري.²

¹ – Gregory, R..G," Some implication of the growth mineral sector" , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20 Aout 1976 , P:05

² .W. Max Corden and J. Peter Neary, op cit, p876.

ثانيا : النموذج الأساسي 1982 cordon and neary : The core model

من خلال ورقتهما البحثية تقديم تحليل نظري " للمرض الهولندي " neary و cordon قام كل من والتي يقصد بها حدوث طفرة في أحد القطاعات السلعية المتداولة، يسمى بالقطاع الانفجاري والذي يتسبب في نوع من الضغط في قطاعات معينة¹. **boomingsector** ينطلق هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات :

- القطاع المنتعش و **Boomingsector B**

الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية . (المناجم -البترول).

- **القطاع المتأخر L Laggingsector** يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية، والذي يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية والقطاع الفلاحي .

- **قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري N No tradebelsector**: أي ان انتاجه ليس محل مبادلة خارجية ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات والنقل ومختلف الاشياء التي يصعب استيرادها وتتحدد فيه الأسعار محليا بتقابل كل من العرض والطلب .

من خلال دراسته إلى أن الانفجار الذي يحدث في القطاع المنتعش والتي ستحدث **Cordon** وقد توصل حسب اعتباراته للأسباب التالية :

والذي يترجم إلى ارتفاع **1B** - حدوث نوع من الآثار الخارجية والناجمة عن التحسن التقني في القطاع أو تحسن في الإنتاج الوظيفي ، والذي يقتصر على بلد معني .

2 - يتم الإنتاج فقط بدافع التصدير ولا يتم المتاجرة فيهم حاليا .

3 - حدوث اكتشاف مفاجئ لمورد جديد بمعنى ارتفاع المعروض من قطاع محدد .

¹ - بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة ، (الجزائر - نيجيريا - بوتسوانا) مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران السنة 2013/2014 ص : 97 .

أيضا إلى أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية

4 - وقد توصل يولد أثرين على الاقتصاد المعني . **Cordon**

• **أثر النفقات Spending Effes** : يحدث هذا الأخير بسبب ارتفاع مدا خيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع « B » وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين، إذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع « N » موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع « N » هذا ما يعكسه المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 ، وبالتالي ارتفاع الأسعار p_n وتحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N .

• **أثر حركة الموارد The Resource Movement Effect**: يؤدي انتعاش القطاع « B » إلى زيادة في الإنتاجية الحدية للعمل فيه و يترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين L و N ونحو القطاع B ويؤدي هذا التأثير حسب corden القطاع B إلى أثرين هامين :

1. تحول اليد العاملة من القطاع L نحو القطاع B يجعل إنتاج القطاع L ينخفض، ويسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي Direct de – industrialisation هو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل، وهذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي .

2. هناك حركة للعمالة من القطاع N إلى القطاع B بسعر صرف حقيقي ثابت وفي هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_0 إلى S_1 وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات، ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D_2 ويتولد عن الجمع بين الأثرين تحول اليد العاملة من

القطاع L نحو القطاع N وبالتالي ظهور ما يسمى بالأثر غير مباشر لتراجع القطاع الصناعي Indirect de – industrialisation .

وفي الأخير أشار corden إلى ملاحظة مهمة وهي الحالة التي لا يستخدم فيها هذا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد، حيث أن الوحيد الذي نتج عنه هو أثر الإنفاق، وأشار corden إلى ملاحظة مهمة وهي الحالة التي يشمل فيها المتأخر « L » القطاع الصناعي ، إضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج وفي وضعيته مثل هذه فإن العلة الاقتصادية الهولندية سوف تؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي و الفلاحي أما من ناحية التوزيع القطاعي، فإن الأثرين يخفضان المداخل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر « L » وهذه المشكلة الرئيسية للعبة الاقتصادية الهولندية ، لان زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دوليا يصاحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها ، هذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي يصعب استيرادها ، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية ، وهذا من أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا وتزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد .

ويرى كل من Cordon and Neary أن فاعلية وهيمنة كل من الأثرين الإنفاقي وحركة الموارد ، يعتمدان على بعض المتغيرات ، فإن فاعلية أثر الإنفاق تتوقف على مدى الميل لاستهلاك الخدمات في الاقتصاد ، بينما أثر حركة الموارد فإن تأثيرهم يرتبط ارتباطا وثيقا بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية ، فإذا كان القطاع B يتميز مثلا بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط ، ففي هذه الحالة فإن أثر الإنفاق سوف يهيمن على أثر حركة الموارد .

ثالثا : نموذج الأثر النقدي (Sbastian Edwards, 1985) :

جاءت هذه الدراسة لمناقشة فكرة المرض الهولندي ولكن من زاوية مختلفة ، وقد افترضت أن ازدهار الصادرات السلعية سيؤدي إلى ارتفاع في التقدير الحقيقي للعملة المحلية ، وزيادة انتاج السلع الغير قابلة للتداول وتراجع في الإنتاج والعمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى .

إن النموذج الذي جاء به Edwards يشدد على آثار التغيرات في السعر التصديري للسلع الأساسية على خلق النقود والتضخم وقد تم اختيار الاقتصاد الكولومبي كعينة للدراسة ، حيث يؤكد المصدرون أن التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية في كولومبيا يتم تحديدها عن طريق تحركات أسعار البن العالمية ، مؤكدين عواقب تغير سعر القهوة على خلق النقود و معدلات التضخم والفرضيات التي انطلق على أساسها Edwards تتمثل في :

- 1 - اقتصاد صغير سائر في طريق النمو .
- 2 - عدم وجود أسواق مالية محلية ، وفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال .
- 3 - اقتصاد متكون من جانبين نقدي وحقيقي .

وقد توصل في الأخير إلى أن الأثر النقدي يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، هذا ما يضعف تنافسية القطاع المصدر ، وفي حالة نظام صرف ثابت فإن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف يصحبه انخفاض في المستوى العام للأسعار P ، أما في حالة نظام صرف مرن فيصاحبه نمو في معدل التضخم موضحا أن اللعبة الهولندية تساهم في زيادة الطلب على النقود وذلك من خلال تحسن الدخل الحقيقي، ويؤثر أيضا على عرض النقود وهذا عن طريق تراكم احتياطات الصرف الرسمية، هذا ما يمثل الأثر النقدي والذي

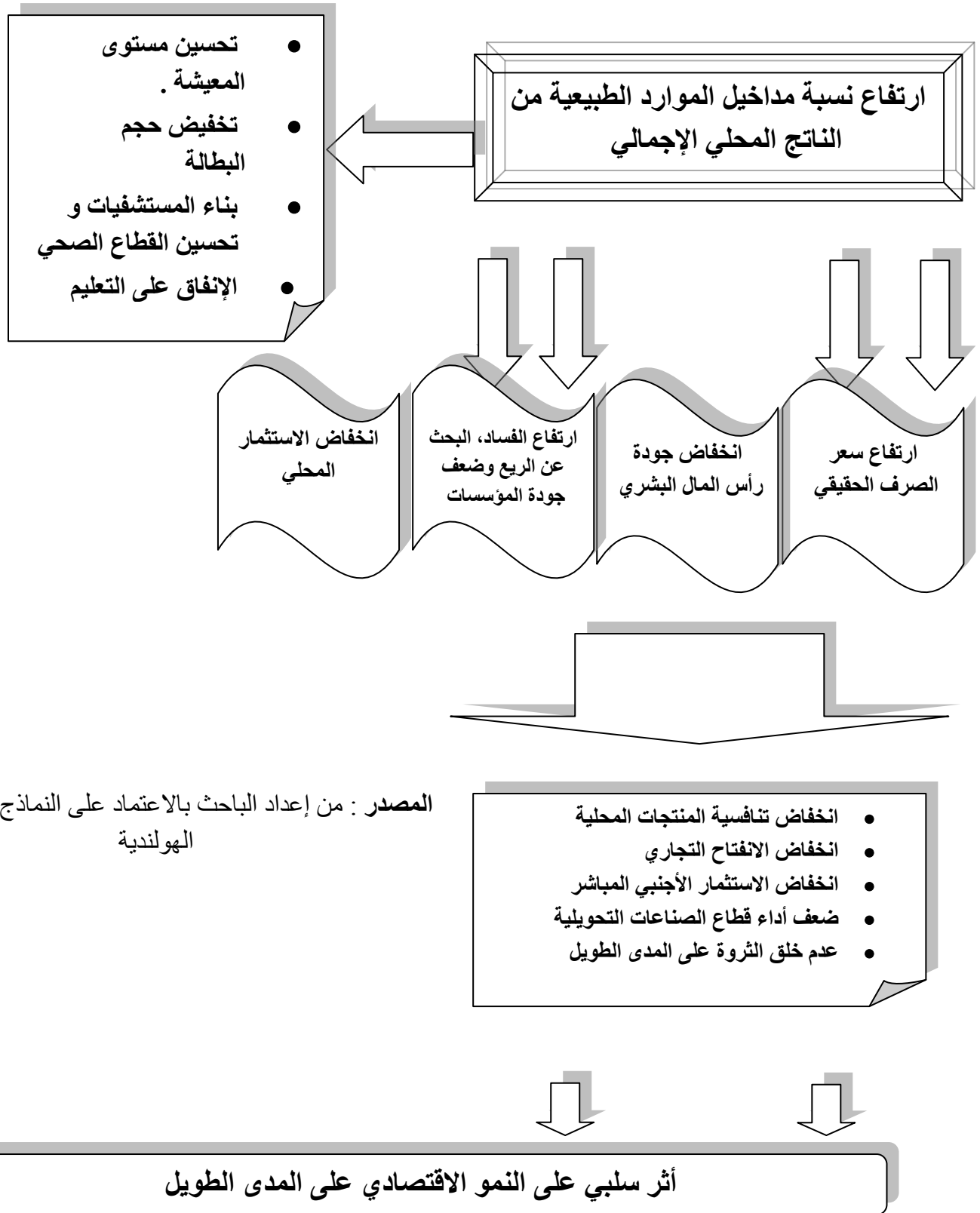
يضاف إلى أثر حركة الموارد وأثر الإنفاق والتي تؤدي مجتمعة إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.¹

المطلب الثالث : قنوات اللعبة الهولندية

نقصد بقنوات اللعبة الهولندية المتغيرات التي تساهم في الأثر السلبي الغير مباشر للتبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية . حيث تبين من خلال الدراسات التي تم استعراضها أن هناك أربعة نواقل رئيسية للعبة الهولندية، كما هو موضح في الشكل التالي :

¹ - أميرة ادريس، تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر 2016،ص: 2012.

الشكل رقم 01: قنوات اللعبة الهولندية وميكانزماتها



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النماذج المفسرة للعبة الهولندية

أولاً: سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف على أنه سعر عملة أجنبية بما يقابلها من العملة المحلية أو بعبارة أخرى هو قيمة عملة معينة مقاسة بعملة أخرى، وتحدد أسعار الصرف في الحالة العامة عن طريق العرض والطلب على العملة في حين تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من سياسات أسعار الصرف :

- **نظام سعر الصرف العائم :** في هذا النظام يتحدد سعر الصرف عن طريق العرض والطلب في السوق الدولية . حيث أن ارتفاع سعر صرف العملة يؤدي الى انخفاض الطلب على سلع وخدمات الدولة .

من أهم ايجابيات هذا النظام أنه يمنح الدولة أكثر حرية ومرونة للاستجابة لمتطلبات الاقتصاد ، في حين يعاب عليه أنه يزيد من حساسية الاقتصاد للزمات الاقتصادية وتقلبات السوق الدولية (عرض وطلب) .

- **نظام سعر الصرف الثابت :** في هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد سعر صرف ثابت لعملتها مقابل عملة أو مجموعة من العملات الأخرى، كذلك فإنه على الدولة استعمال احتياطيها من العملة الصعبة لمواجهة العجز والتقلبات في سعر الصرف .

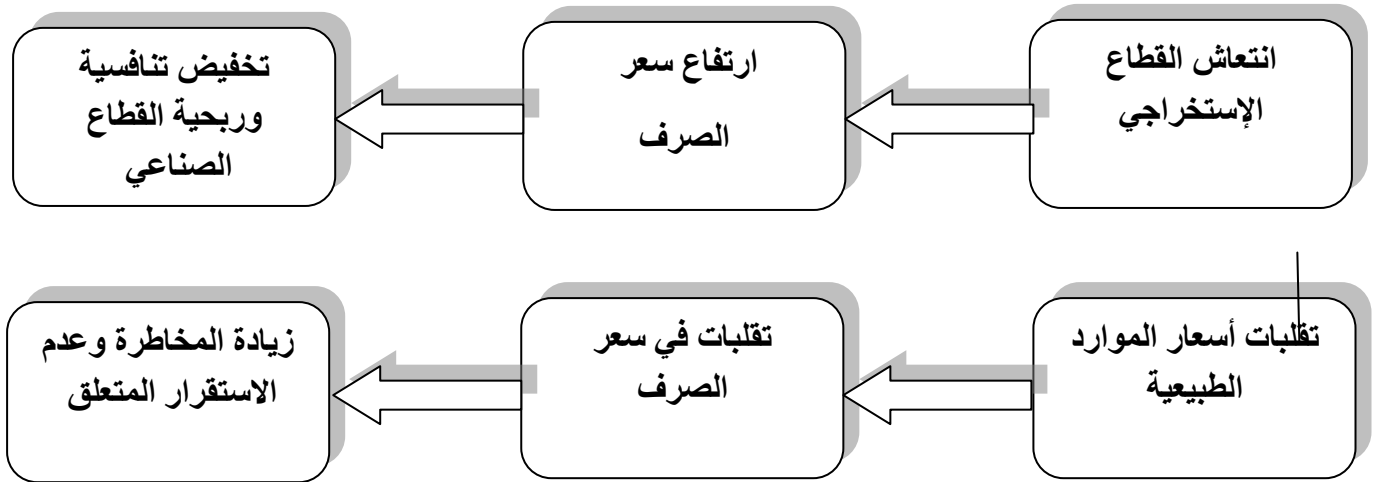
من أهم ايجابيات هذا النظام أنه يمنح الدولة قدرة أكبر للتحكم في نسبة التضخم والكتلة النقدية، في حين أن أهم سلبياته أنه يقلص من مرونة السياسة النقدية للدولة حسب احتياجات الاقتصاد .

حسب كوردن ونيري و باحثين آخرين فإن آثار اللعبة الهولندية (أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد) الناتجة عن انتعاش القطاع الإستخراجي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، كذلك فإن العديد من الباحثين يعتبرون أن سعر الصرف من أهم قنوات اللعبة الهولندية . حيث تظهر الأبحاث أن صادرات

القطاع الإستخراجي (الموارد الطبيعية) المهيمنة على مداخل الدولة تؤدي إلى ارتفاع سعر العملة والمبالغة في تقييمها ، الأمر الذي يؤثر سلبا على باقي القطاعات ، حيث تصبح أقل تنافسية من جهة أخرى فإن تقلبات أسعار الموارد الطبيعية في السوق الدولية يؤدي إلى حالة من عدم الأكادة متعلقة بسعر الصرف الحقيقي ، وزيادة درجة الخطر المرتبط بسعر الصرف ، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار في باقي القطاعات والنمو الاقتصادي بصفة عامة .¹

ويمكن تلخيص أثر سعر الصرف في الشكل التالي :

الشكل رقم 02 : أثر اللعبة الهولندية من خلال سعر الصرف



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النماذج المفسرة للعبة الهولندية

مما سبق فإن التبعية لمداخل القطاع الإستخراجي تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال سعر الصرف بطريقتين أساسيتين :

¹ - بوسالم سفيان، أثر اللعبة الهولندية على قطاع الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة،

2018 / 2017، ص : 19، 20، 21.

- إضعاف تنافسية وربحية القطاعات التبادلية الأخرى (الغير استخراجية) وخاصة القطاع الصناعي هذا الأثر ينتج عن ارتفاع سعر الصرف الذي ينتج بدوره عن انتعاش القطاع الإستخراجي.

- تخفيض الاستثمار في القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطورها. هذا الأثر ينتج عن تقلبات أسعار الموارد الطبيعية في السوق الدولية وبالتالي تقلبات سعر الصرف الذي يزيد من درجة المخاطرة وعدم الاستقرار المتعلقة بالاستثمار.

ثانياً: الفساد والبحث عن الربح:

يعرف الفساد على أنه ظاهرة اجتماعية يمكن أن تأخذ أشكال ودرجات متعددة، وهو عبارة عن استعمال غير قانوني للسلطات والسلطة من طرف مسئول أو عضو حكومي من أجل زيادة ثروته الخاصة أو ثروة شخص آخر أو بغرض تمديد فترة حكمه و تواجدته في السلطة على حساب المصلحة العامة، وتشير الدراسات إلى أن هذه الظاهرة متواجدة على مستوى الدول النامية وكذا الدول المتقدمة.¹

تعرف منظمة الشفافية العالمية Transparency International الفساد على أنه عبارة عن سلوك يقوم به المسؤولون في القطاع العمومي سواء كانوا سياسيين أو مواطنين بصورة غير قانونية، من زيادة ثروتهم أو ثروة أقاربهم باستخدام النفوذ والسلطة التي منحت لهم من طرف المواطنين.²

تجدر الإشارة إلى أن ممارسات الفساد عادة ما تكون بعيدا عن الأنظار وفي جو يسوده التعنيم و التستر، الأمر الذي يجعل عملية قياس وتقييم الفساد عملية صعبة. ولعل أهم

¹ Iyanda David O. Corruption: Definitions, Theories and Concepts, Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter) Vol. 2, No.4, Nov. 2012, p38

² Organization for Economic Co-Operation and Development, Corruption a Glossary of International Criminal Standards, 2007, p20.

منظمة في مجال قياس وتقييم الفساد هي منظمة الشفافية العالمية التي تقوم بقياس الفساد من الناحية الكمية والنوعية من خلال مؤشرها

ونشر النتائج في تقارير سنوية.¹ CPI Corruption Perception Indice

إن الفساد حسب العديد من الباحثين هو القناة الأساسية للعبة الهولندية، حيث أن الاقتصاد الريعي يؤدي إلى تمركز السلطة والنفوذ في يد أقلية من الأشخاص الذين وفي ظل غياب ركائز الحوكمة والشفافية سيقومون باستغلال نفوذهم وسلطتهم من أجل تحقيق مصالح شخصية، وفي ظل هذا سيقومون بعرقلة النمو الاقتصادي وتوجيه الموارد وعوامل الإنتاج إلى مشاريع لا تخدم المصلحة العامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.²

ثالثا : رأس المال البشري

تم وضع مصطلح رأس المال البشري من قبل تيودور ويليام شولتز T.W. Schultz الذي قام بوضع مفهومه في عام 1981 على النحو التالي : هو النظر في جميع قدرات الإنسان الفطرية منها أو المكتسبة و أيضا السمات التي يمكن اعتبارها قيمة والتي بالإمكان زيادتها عن طريق الاستثمار المناسب في رأس المال البشري.³

رابعا : الاستثمار المحلي

يعتبر الاستثمار المحلي من أهم قنوات اللعبة الهولندية و أكثرها تأثيرا نظرا لدوره الهام في التنمية الاقتصادية . حيث انه يعتبر أحد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية ، فهو

1 Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Mesurer la corruption en Afrique prendre compte la dimension international, Rapport sur la Gouvernance en en Afrique, 2016, p30.

2 Thorvaldur Gylfason, STATOIL-ECON Conference: The Paradox of Plenty, 22 March 2001, op cit, p5

3 Armstrong Michael, Handbook of Human Resource Management Practice, 10 th edition, London, 2006, p33

يساعد على إنشاء مشاريع عديدة مقيدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، هذه المشاريع تساعد على خلق بنية تحتية قوية وصلبة وقد تتعلق بالصحة، والتعليم، الزراعة والسياحة، حيث يرى الباحثون أن ارتفاع التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية يؤدي إلى انخفاض الطلب على رأس المال الأمر الذي من شأنه أن يخفض من قيمة الاستثمار المحلي على المدى الطويل، الأمر الذي بدوره يؤثر سلبا على قطاع الصناعات التحويلية والتنمية الاقتصادية وتجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يتم تقييم الاستثمار المحلي من خلال قيمة الأصول الثابتة للقطاع الخاص.¹

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للعبة الهولندية

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لأهم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الجزائري، واقتصاديات بعض الدول النامية، وبعض الاقتصاديات المتطورة، ومحاولة إبراز نقاط الالتقاء والاختلاف بين ما تضمنه الموروث العلمي وما تحاول الدراسة الحالية تقديمه.

المطلب الأول : الدراسات السابقة حول الاقتصاد الجزائري

أولا : بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي و سعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا

أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة باجي مختار سيدي عاشور عنابه 2012 تناولت الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، من خلال فرضية أن الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير من المحروقات، فذلك أدعى لتغلغل المرض الهولندي فيه، وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين مستوى أسعار النفط من جهة وحركية سعر صرف الدينار الجزائري من جهة أخرى.

1 Sayef Bakari, The Impact of Domestic Investment on Economic Growth: New Evidence from Malaysia, MPRA, Munich Personal RePEc Archive Paper No. 79436, 2017, p2.

في الواقع أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على تصدير المحروقات بصفة عامة و البترول بصفة خاصة لذا فان لديه ديناميكية حساسة خاصة إن سعر البترول ثابت و يتحدد في السوق الدولية، من جهة و سعر صرف الدينار كمتغير للتسوية . في هذا السياق يجب التركيز على مسألة غاية في الأهمية على العلاقة بين مستوى أسعار النفط من جهة و حركة سعر صرف الدينار من جهة أخرى . يتميز الاقتصاد الجزائري بفترتين أساسيتين الأولى تركز على التخطيط و الرقابة من طرف السلطات الوصية على التجارة الخارجية و التثبيت الإداري لسعر صرف الدينار الوطني خصوصا، و اعتمدت هذه السياسة الارتجالية أساسا على المبالغة في التقييم النسبي لسعر صرف العملة المحلية، (المبالغة في تقييم سمحت للشركات العامة للاستيراد السلع الرأسمالية بأقل تكلفة)، و سمحت بإقامة قاعدة صناعية واسعة ، هذه السياسة الارتجالية لم تسمح بديناميكيات السوق الحر للعمل و التأثير في حركية الاقتصاد الوطني و التي يتولد عنها الآثار المتوقعة للمرض الهولندي . أما الفترة الثانية و التي تميزت بنهج اقتصادي مخالف تماما للأول و هو ما يسمى اقتصاد السوق بقيادة صندوق النقد الدولي و الذي يضع سعر صرف الدينار في عمق التحليل ، و هذا شجع على ظهور آثار المرض الهولندي في وقت مبكر في الواقع ان عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤثر على سعر صرف الدينار المحلي و يسهل من ظهور المرض الهولندي هذه الدراسة أعدت للإجابة عن سؤال مهم و لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، للحد من اثر الغير مرغوب فيها خاصة (التفكك الصناعي و التفكك الزراعي) المتوقع حدوثها من جراء المرض الهولندي¹

¹ - بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي و سعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه جامعة باجي مختار عنابه سنة 2012.

ثانيا: حذب محي الدين، أثر اللعبة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990 - 2016

دكتوراه غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة المفارقة بين تراجع الاقتصاد الجزائري و ارتفاع عوائد قطاع المحروقات أو ما يعرف بأعراض اللعبة الهولندية للفترة 1990-2016. و تم الاعتماد في الدراسة القياسية على دراسة أثر الإنفاق و كذا معدلات البطالة على القطاعات التبادلية (الصناعة ، الفلاحة ، المحروقات و الخدمات) لإبراز خطورة الاعتماد الشبه كلي على الربيع النفطي و انعكاساته على معدل نمو الناتج الداخلي الخام. و تم التوصل في الأخير على انه لا يمكننا الجزم بإصابة الاقتصاد الجزائري بهذا المرض ولا تظهر كل اعرضه بشكل واضح ما عدا اثر الإنفاق أما الأثر الثاني لم يثبت إحصائيا. الكلمات المفتاحية : اللعبة الهولندية، الاقتصاد الجزائر، النفط، المحروقات، الصناعة، الفلاحة، الخدمات، البطالة ، الإنفاق الحكومي ¹.

ثالثا : دراسة دقيش مختار الموسوعة بعنوان ² : اللعبة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 - 2006 .

تعتبر اللعبة الهولندية من بين أحد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري. فالارتباط الشبه كلي للبلاد من حيث صادرات المحروقات و مداخل الحكومة من جهة وتأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر أحد أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل. غير أن هيكلية الاقتصاد الجزائري بتطوراته تبين بأن مظاهر اللعبة الهولندية ليست ناتجة عن هذه الظاهرة. فالدراسة التي قمنا بها من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي و تنتقل عوامل

¹. محي الدين حذاب، أثر اللعبة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990 - 2016 ، دكتوراه غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

2. دراسة دقيش مختار الموسوعة بعنوان : اللعبة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 - 2006

الإنتاج تبين بأن الاقتصاد غير مصاب بالعبة الهولندية. فوجود بعض مظاهر العلة كتأخر القطاع الصناعي قد تعزى إلى سوء التدبير والسياسات الاقتصادية الغير صائبة.

رابعا : فريد قاسمي وايمان لوراري، سنة 2016 الموسوعة بعنوان : هل تعاني الجزائر من العلة الهولندية دراسة للفترة 1960 - 2013¹

حيث جاءت الإشكالية التي تناولها الباحث بعنوان البحث. وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة في اختبار الظاهرة من خلال صياغة نموذج - معتمدين في ذلك على ما تم طرحه نظريا حول الموضوع وكذلك بالاعتماد على ما تم تناوله في الدراسات السابقة التي عنيت بهذا الطرح وقد خلص الباحثان إلى إدراج المتغيرات التالية ضمن نموذج الدراسة : سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الإنفاق الحكومي كنسبة من GDP ، صافي الأصول الاجنبية، القيمة المضافة للصناعة، معدلات التضخم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، درجة الإنفتاح التجاري، خلال الفترة 1960 - 2013 معتمدا على القيمة المضافة للصناعة كمتغير تابع تفسره باقي المتغيرات التي تمثل المتغيرات المستقلة في النموذج ، من خلال اختبارات جذر الوحدة ، التكامل المشترك لـ ARDL و اختبار KPSS لأختبار أثر عوامل الانتاج و أثر الإنفاق .

¹ - فريد قاسمي وايمان لوراري، سنة 2016 الموسوعة بعنوان : هل تعاني الجزائر من العلة الهولندية دراسة للفترة

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول اقتصاديات العالم الثالث

أولاً : دراسة على عبد الأسدي و هيثم عبد الحميد روضان المعنونة بـ : تحليل أثر اللعبة الهولندية على

الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي¹

انطلاقاً من أن الطاقة الاستيعابية هي ذلك الحجم من التراكم الرأسمالي الذي يستطيع الاقتصاد المعني استيعابه بشكل كفاء خلال مدة زمنية معينة، بحيث يولد عائد مقبول يحقق رغبة مصدر انسياب الأموال – للبلدان النفطية تتأثر بتداعيات اللعبة الهولندية التي تعمل على تقليلها .

الإشكالية : أن العزوف عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية (القطاع الزراعي، قطاع الصناعات التحويلية) بسبب تداعيات المرض الهولندي قد عمق من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي و أثر بشكل سلبي على قدرة الاقتصاد على التوسع في استيعاب الاستثمار، ومن خلال تحليل عدة مؤشرات مثل :

- مساهمة القطاع النفطي وقطاعات السلع التبادلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت ذاته أدت تداعيات المرض الهولندي إلى تراجع كبير في مساهمة قطاع السلع التبادلية من 28.1 خلال الفترة (1980 - 1975) إلى 14.4 خلال الفترة (1980 - 1976) وهي المدة التي بدأت فيها تداعيات المرض الهولندي تظهر في الاقتصاد، في حين ارتفعت النسبة إلى 572 خلال الفترة (1996 - 1991) وهي الفترة التي لم يكن يعاني فيها الاقتصاد من اللعبة الهولندية .

¹ - يوسف علي الأسدي و هيثم عبد الحميد روضان، تحليل أثر اللعبة الهولندية على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، سنة 2014، متاح على الموقع : www.iasj.net، تاريخ الاطلاع : 2020/08/17

- تأثير المرض الهولندي في الطاقة الاستيعابية لقطاعات السلع التبادلية : ومن خلال مقارنة الأهمية النسبية للقطاع النفطي وقطاعات السلع التبادلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، وجد الباحثان أن تداعيات المرض أدت الى ارتفاع تكاليف الإنتاج في قطاعات السلع التبادلية (القطاع الزراعي و قطاع الصناعة التحويلية) ومن ثمة ارتفاع أسعار منتجاتها الناتج عن تعرضها للمنافسة الخارجية وتراجع استهلاكها محليا بسبب توسع الاستيراد من الخارج مما أدى إلى العزوف عن الاستثمار هذه القطاعات ومن ثم انخفاض حجم التراكم الرأسمالي فيها وتراجع الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي .

وجاء في نتائج الدراسة أن - التعرض للمرض الهولندي هو نتيجة حتمية للاقتصاديات النفطية وأن هذه الأعراض تختفي كلما قلت عوائد قيمة العوائد النفطية وتستفحل كلما ارتفعت هذه العوائد .

ثانيا : دراسة بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر ، نيجيريا ، بوتسوانا) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي ¹.

حيث كانت إشكالية الدراسة على النحو التالي : هل وجود الموارد الطبيعية في الدول النامية، لعنة أم نعمة ؟

وخلص الباحث إلى النتائج التالية : إن اعتماد نيجيريا على النفط في اقتصادها الذي يساهم بنسبة 40 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وأكثر من 64 % من الإيرادات العامة للدولة و 97 % من إجمالي الصادرات ما يمكن رصد موارد مالية يمكن توجيهها لتحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن معدل النمو فيها لم يرتفع مما يثبت العلاقة السلبية الموجودة بين النمو ووفرة الموارد الطبيعية بسبب الاهتمام بالنفط و إهمال القطاعات الأخرى، إضافة إلى

¹ - بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر ، نيجيريا ، بوتسوانا) ، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، السنة 2013 / 2014 ، ص : 97.

ضعف المؤسسات التي تتطلب تطبيق سياسات الحكم الراشد، و الصراعات الداخلية فيها ، وهذا ما يجعل اقتصاد دولة نيجيريا يستجيب لمنطق لعنة الموارد .

دولة بوتسوانا : تعتمد هذه البلدة على معدن الماس الذي يعرف بارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية ، مما أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات ودفع بها للتوسع في الإنفاق الحكومي من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والبنى التحتية، ومن خلال دراسة مساهمة هذا المعدن من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ارتفاع الإيرادات الناتج عن تصدير هذا المعدن ساهم في النمو السنوي لدخل الفرد في بوتسوانا ، مما أدى إلى الاهتمام بالصحة والتعليم و التنمية الاجتماعية بشكل عام، إذ أن دولة بتسوانا الغنية بمورد الماس الذي يساهم بنسبة 31 % من الناتج المحلي الإجمالي و 65% من الصادرات استطاعت أن تعمل على رفع معدلات نموها الاقتصادي و ذلك بسبب تقاؤها للعنة الحكم السيئ و عدم وجود صراعات داخلية ، هذا ما ساعدها على تكوين مؤسسات جيدة قادرة على استغلال الثروات بشفافية و العمل على تطبيق السياسات الجيدة، من خلال تكوين صناديق سيادية من أجل حماية الاقتصاد من حالة تراجع أسعار الماس في الأسواق الدولية، و الاستثمار في القطاع العام (بنى تحتية، تعليم ، صحة) ومن خلال هذا فإن النجاح الذي حققته بوتسوانا تستطيع إثبات صحة أن الموارد الطبيعية تعمل على رفع معدلات النمو، أي أن هناك علاقة ايجابية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي .

تضمنت هذه الدراسة دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية بشكل تحليلي، ما يجعل الدراسة الحالية تختلف عنها من حيث طبيعة الدراسة، فهذا البحث يقوم بدراسة قياسية لنموذج اقتصادي يتضمن تأثير عدة مؤشرات اقتصادية (معبرة عن المتغيرات المستقلة) على سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغير تابع .

ثالثا : دراسة حاج بن زيدان، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2012 - 2013 ، بعنوان : النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر للفترة 1970 - 2010¹.

الإشكالية : كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدى دول المينا ؟

حيث عرفت دول المينا ومن بينها الجزائر و المملكة العربية السعودية ومصر بنشاطها الاستثماري و الإنتاجي في قطاع البترول و هذا بإمكانات إنتاجية و احتياطات و إمدادات متفاوتة ، مما كان له أثرا ايجابيا على معدل النمو الاقتصادي وحفز مساعي دعم البرامج التنموية للتحسن النوعي الحاصل في الموارد المالية الكبرى المتأتية عن الارتفاع الهائل في أسعاره .

جاءت هذه الدراسة للبحث في ظروف النمو الاقتصادي الحاصل لدى بلدان المنطقة، حيث أن الدول المعنية بالدراسة زادت صادراتها البترولية بدرجة أقل من حيث كم الإنتاج، وبدرجة أكبر من سعر البيع . هذا الارتفاع الهائل في أسعار البترول خلال العشرية الحالية - إبان فترة الدراسة - أدى بها إلى تحقيق فوائض مالية عالية و أصبح مصدرا أساسيا للحصول على العملات الأجنبية.

وبالنظر إلى اقتصاد دولة مصر نجد أن هذا الاقتصاد يعرف عدة إختلالات بين الإنتاج والاستهلاك، الصادرات والواردات، الادخار والاستثمار، الإيرادات والنفقات.

¹ - حاج بن زيدان ، النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية ومصر للفترة 1970 - 2010 أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2012 - 2013 ، متاح على الموقع : <http://core.qc.uk> ، تاريخ الاطلاع : 17م08م2020 ص : 185 - 189 .

قدم الباحث الدراسة القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى عبر برنامج SPSS ، بينما سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على برنامج Eviews9 و برنامج Micrifit 4.1 للدراسة وتقدير النموذج ومن ثم الوصول إلى النتائج وتحليلها .

رابعا : دراسة إلماز أخميتوف، اختبار وجود اللعبة الهولندية في كازخستان، سنة 2017،¹

يتميز الاقتصاد الكازخستاني باعتماده الرئيسي على تصدير النفط والغاز حيث حققت صادرات النفط و الغاز سنة 2013 نسبة 16.6% هذا ما خلق الكثير من الفوارق التنموية و الاجتماعية داخل هذا البلد، و الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية كان الدافع وراء اختبار ظاهرة المرض الهولندي في هذا الاقتصاد، لأنه وفرة الموارد الطبيعية توفر فرصا واسعة للتنمية إلى أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن الدول الغنية بالموارد تميل إلى أداء أسوأ من الناحية الاقتصادية على المدى الطويل، كما أن البنك المركزي في هذه البلد قام بتنظيم سعر الصرف الاسمي (خلال فترة الدراسة) و علاوة على ذلك فإن سيطرة الدولة على أساس السلع من شأنها أن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للعملة، هذا ما تطلب قياسا أفضل لارتفاع وانخفاض العملة، يتم اعتماد نصيب الفرد من GDP بالأسعار السوقية بدلا من GDP للفرد المعدل لتعادل القوة الشرائية .

وتتلخص النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط التالية :

- تشير أطوال التأخر إلى أسعار النفط العالمية ومخرجات الصناعات القابلة للتداول لها تأثير فوري (01 سنة) على ارتفاع قيمة العملة في حين أثر ارتفاع العملة (05 سنوات) على الصناعات غير القابلة للتبادل و الزراعة .

¹ Almaz Akhmetov, testing the presence of the dutch desaease in khazakhstan, april 2017, http://mpr.aub.uni-muenchen.de/77936/university_of_Tsukuba,Japan,01_mai2020,p:2-15.

- تشير نتائج اختبار السببية لجرانجر إلى وجود إصابات أحادية الاتجاه من إنتاج النفط العالمي والصناعات القابلة للتداول إل ارتفاع قيمة العملة، في حين أن هناك إصابات أحادية الاتجاه من معدل ارتفاع العملة إلى إنتاج الصناعات غير القابلة للتبادل و الإنتاج الزراعي.
 - إن آليات المرض الهولندي تعني ضمان أن التنمية الصناعية في كازخستان معرضة لتقلبات سوق النفط العالمية، و علاوة على ذلك فإن الاعتماد على النفط له أثر سلبي على الزراعة.
 - يؤثر انخفاض أسعار السلع الأساسية تأثير على الاستقلال المالي و الاقتصادي في البلد، ومن ثم هناك حاجة ماسة للحد من آثار هذه الظاهرة.
 - تشير نتائج التحليل إلى أن تركيز استراتيجيات التنويع في الحكومة ينبغي أن يتحول من التنويع الصناعي نحو الزراعة.
 - أدى تطوير الصناعة الموجهة نحو التصدير إلى تدهور صناعات أخرى .
- اهتمت الباحثة بدراسة الظاهرة على أساس علاقة السببية لاختبار ظاهرة اللعبة الهولندية في الاقتصاد الكازخستاني، بينما ترمي الدراسة الحالية إلى اختبار تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع المعتمد قبيها

المطلب الثالث : الدراسات السابقة على الدول المتقدمة

أولا : دراسة كريم إسماعيل، بعنوان¹ : المظاهر الهيكلية للمرض الهولندي : حالة الدول المصدرة للنفط

اختبار الباحث في هذه الدراسة التحليل وفق البيانات الاقتصادية الجزئية ، ذلك أن التحليل وفق بيانات الاقتصاد الكلي قد حقق نتائج ضعيفة فيما يتعلق بالمرض الهولندي، كذلك للتمكن من تحليل البيانات على مستوى كل قطاع.

وقد قام الباحث باختبار آثار المرض الهولندي على قطاع التصنيع عبر مجموعة واسعة من الدول للفترة 1977 - 2000 م ، تضمنت الدراسة عدة متغيرات : الدخل، العملة، رأس المال ، الأجور، معدل أسعار السلع الرئيسية ، الاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد قام الباحث باختبار أثر الصدمات المفاجئة على اقتصاديات الدول ضمن العينة ، وكذلك اختبار أثر المرض الهولندي على الأسواق المالية الأكثر انفتاحا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا الأسواق الأقل انفتاحا.

وخلص الباحث إلى أن الزيادة في أسعار النفط الدائمة تؤثر سلبا على الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية، كما أن الصدمات النفطية لها أثر أقوى على قطاع التصنيع في البلدان ذات الأسواق الأكثر انفتاحا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و تسفر عن تخفيض الإنتاج الصناعي كما أن سياسة التنويع في الصناعات التحويلية من خلال خفض التحيز لبعض القطاعات في الحد من الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط خلال المرض الهولندي.

¹ – Kareem Ismail, the structural manifestation of the Dutch disease : the case of oil exporting countries, IMF working paper, april 2010, available at : <http://www.imf.org.23/07/2020>, p :1-12

ثانيا : كيري لين كارل، بعنوان¹ : فهم لعنة الموارد حيث تم فيها التأكيد على أثر البيع وبشكل خاص النفط على قطاع الإنتاج وعوائد هذا القطاع .

انطلقت الدراسة من فكرة أن الدول المصدرة للنفط (الموارد الطبيعية) من بين أكثر البلدان اضطرابا من الناحية الاقتصادية و أكثر البلدان شمولية في نمط الحكم و أكثرها عرضة للصراعات في العالم ، ذلك لأن نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال الأربعين سنة الماضية، ومن النتائج السلبية بطء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي ، بؤس مؤشرات الرفاه الاجتماعي ، وارتفاع مستويات الفقر و اللامساواة .

و تشير دراسات حديثة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة بالموارد. ولكن الموارد ليست متساوية ، فالبلدان التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية أبطأ من حيث النمو الاقتصادي ، والحقيقة أن البلدان التي تعتمد ثروتها على الموارد النفطية والمعدنية هي الأضعف من حيث النمو رغم أنها تمتلك قدرة استيراد واستثمار عالية .

وقد أظهرت دراسة تناولت أعضاء منظمة الأوبك في الفترة 1995 - 1998 أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بمعدل 1.3% سنويا ، في حين حققت البلدان النامية غير النفطية نموا بمعدل 2.2% في الفترة نفسها .

وتظهر الدراسات أنه كلما كان الاعتماد على النفط و المعادن أكبر كلما كان النمو أسوأ ولم يكن أداء البلدان المعتمدة على إيراداتها من النفط سيئا قياسا بنظيرتها الفقيرة للموارد فقط بل كان أسوأ بكثير مما كان يمكن أن تنتجه الإيرادات التي تتلقاها.

¹ – Terry Lynn Karl, Understanding the resource curse, covering oil, 2005, <http://www.opensocietyfoundations.org>. 22/07/2020,p:21-27

وفي تفسيرها للعبة الموارد ركزت الباحثة على عدة عوامل والتي من شأنها دفع البلدان المصدرة للنفط إلى إخفاقات تنموية وإدارية ، هذه العوامل هي :

- بطء تراكم المهارات وتزايد اللامساواة من حيث توفير مناصب عمل إذ تتميز هذه الصناعة بأنها كثيفة رأس المال و التكنولوجيا وبالتالي فإن حاجتها للعمالة المؤهلة والتي تفتقر تاليها البلدان الفقيرة عادة مما يدفعها لجلب العمالة الأجنبية و بالتالي الإسهام في تأخر نقل المهارة و التوسع في الأنشطة الإنتاجية و كذلك تجميع الثروة لدى فئة قليلة وتراجع النمو الاقتصادي وإضعاف الطلب على المعرفة .
- مشكلة الضريبة : إن الاعتماد على النفط (الجباية النفطية) يشكل عائقا في وجه المزيد من النشاطات الإنتاجية ويلغي المساءلة التي تعتبر عاملا ضروريا لتلبية مطالب دافعي الضرائب و ملاحقتهم .
- تقلب أسعار النفط : لما لها من تأثير سلبي على فعالية الاستثمار و تحسين توزيع الدخل و كذا مجال التخطيط .

و قد توصلت الباحثة إلى أن الإفراط في الاعتماد على النفط عادة يتزافق مع وجود مؤسسات عامة ضعيفة و إذا كانت هذه المؤسسات ضعيفة و الدولة غير مكتملة التكوين فإن تدفق الإيرادات النفطية سيقود إلى نشوء دولة ريعية .

كما أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية هي الأكثر عرضة للحروب و تكون هذه الحروب أشد عنفا عند وجود النفط (المورد الطبيعي) حيث يؤدي دور المحفز لبدء الحروب و استمرارها .

قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة بتقديم تفسيرات لضعف النمو الاقتصادي في البلدان التي تعتمد على العائدات النفطية مقارنة بالدول التي تفتقر إلى هذه الموارد لاستخلاص العوامل المتسببة في هذا البطء للنمو، بينما تقوم هذه الدراسة بصياغة نموذج

قياسي لاختبار الظاهرة في الاقتصاد الجزائري اعتمادا على معطيات هذا الاقتصاد للتمكن من تحديد تأثير كل متغير من المتغيرات محل الدراسة.

ثالثا : Dusan Damjanovic، مذكرة ماجستير في الأعمال الدولية، جامعة مونتريال، أبريل 2015، بعنوان¹ : أثر الموارد الطبيعية على الاقتصاد الروسي

اختر الباحث الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2013 كفترة لدراسة مستندا في ذلك إلى سببين، الأول سبب اقتصادي ويعود إلى الانخفاض الكبير الذي شهده PIB منذ سنة 1990 والذي تواصل إلى غاية 1999 ، أما السبب الثاني فهو سبب سياسي و الذي يتمثل في التغير الرئاسي الذي حدث في روسيا و الذي معه اتجاه الحاكم وفتح المجال أمام إمكانية إقامة إصلاحات هيكلية واسعة في الاقتصاد .

كما تم تحديد الموردين الطبيعيين البترول والغاز سوف تقوم عليهما الدراسة ، وتم إدراج المتغيرات الاقتصادية التالية كمتغيرات الدراسة : PIB ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، نصيب الفرد من PIB ، رصيد الميزان التجاري .

وقد وجد الباحث من خلال تحليل معطيات المتغيرات السابقة الذكر خلال فترة الدراسة وجود علاقة متبادلة قوية بين أسعار النفط والمؤشرات الاقتصادية الأساسية، ويعود بذا الارتفاع الكبير في أسعار النفط بالأثر على تنمية التجارة الخارجية . كما شهد الميزان التجاري ارتفاعا بنسبة 395 % و الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تضاعف بمعدل 10 مرات ونفس الشيء بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر .

¹ – Dusan Damjanovic, quel est l'impact des ressources naturelles de la Russie sur son économie et quelle sont donc les implications pour les autres pays, mémoire du grade de maîtrise affaires international, université de Montréal, France, avril 2015, trouver sur le site: biblos.hec.ca.p :50-54.

ومن خلال هذه الدراسة خلص الباحث إلى أن روسيا لم تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي استنادا على إيرادات المحققة من الموارد الطبيعية التي تعتمد على تصديرها و هذا راجع إلى سوء تسيير هذه الموارد الطبيعية (أي أن وجود المورد الطبيعي أثر سلبا على النمو الاقتصادي لهذا البلد) ، وقد تطرق من خلال هذه الدراسة إلى علاقة روسيا بمختلف دول العالم مثل الصين ، كوريا الشمالية، مختلف الدول الإفريقية في شأن تصدير النفط و الغاز الروسي إليها.

كان البحث في شكل وصفي تحليلي لمعطيات الاقتصاد الروسي و تأثيره على اقتصاد الشركاء التجاريين في مجال تصدير النفط والغاز و كذا تأثير الاعتماد على هاذين الموردین على الاقتصاد الروسي في حد ذاته من خلال تحليل لمعطيات هذا الاقتصاد دون تناول الدراسة بشكل قياسي وهو ما ستحاول الدراسة الحالية تطبيقه على الاقتصاد الجزائري لاختبار ظاهرة اللعبة الهولندية خلال الفترة المحدد في الدراسة.

خلاصة:

بعد تعريف اللعبة الهولندية ، واستعراض أهم النماذج المفسرة لها واستطلاع الأهم قنواتها

يمكن تلخيص أهم النقاط التي جاءت في هذا الفصل فيما يلي :

- ريع الموارد الطبيعية للدولة له آثار ايجابية و آثار سلبية ، لكن الآثار السلبية تغلب وتغطي الآثار الايجابية الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي على المدى الطويل .
- المتضرر الرئيسي من اللعبة الهولندية هو قطاع الصناعات التحويلية الذي تضعف فعاليته وقدرته على التنافس ن الأمر الذي ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية .
- هناك العديد من المقارنات التي تشرح اللعبة الهولندية لكن معظم الباحثين يتفقون على مبدأ أن الأثر السلبي للعبة الهولندية هو أثر غير مباشر يمر عبر مجموعة من القنوات التي تؤثر بدورها على التنمية الاقتصادية.
- إن أهم قنوات اللعبة الهولندية التي تم دراستها واتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين التنمية الاقتصادية هي سعر الصرف الحقيقي ، الفساد والبحث عن الريع ، رأس المال البشري و الاستثمار المحلي .

بناءا على ما سبق فإنه سيتم إدراج دراسة قياسية لتطبيقات اللعبة الهولندية على الاقتصاد

الجزائري.



الفصل الثاني :

**دراسة قياسية لتطبيقات
العلة الهولندية
على الإقتصاد الجزائري**

تمهيد :

في هذا الفصل سنوضح عملية إجراء الدراسة الإحصائية عن طريق توضيح المنهجية المتبعة ، ميكانزمات الدراسة واستكشاف مختلف المتغيرات وطريقة حسابها ، ثم القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات التمهيدية مثل إختبار الاستقرارية، درجات التباطؤ و التكامل المشترك التي ستحدد نوع النموذج الذي يجب بناءه للتقدير، وبعد ذلك سنختبر العلاقة بين التبعية الاقتصادية والمتغيرات التي تمثل قنوات العلة الهولندية. إن هذا الفصل يسمح لنا باختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و قنوات العلة الهولندية المتمثلة في أربعة متغيرات هي : الفساد ، سعر الصرف الحقيقي، الاستثمار المحلي، والتنمية البشرية.

هذه الفرضية يمكن تجزئتها إلى أربعة فرضيات فرعية أخرى هي :

1. الفرضية الفرعية الأولى : هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لنسبة الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الاجمالي و الفساد.
2. الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي.
3. الفرضية الفرعية الثالثة : هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر التنمية البشرية.
4. الفرضية الفرعية الرابعة : هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر الاستثمار المحلي.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول : هيكل الدراسة و أثر التبعية الإقتصادية للموارد الطبيعية على قنوات العلة الهولندية.

المبحث الثاني : أثر العلة الهولندية على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول : هيكل الدراسة و أثر التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية على قنوات العلة الهولندية.

هذا المبحث يسمح لنا باختبار الفرضية الرئيسية التي مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و قنوات العلة الهولندية المتمثلة في أربعة متغيرات هي : الفساد ، سعر الصرف الحقيقي، الاستثمار المحلي، والتنمية البشرية .

المطلب الأول : هيكل الدراسة.

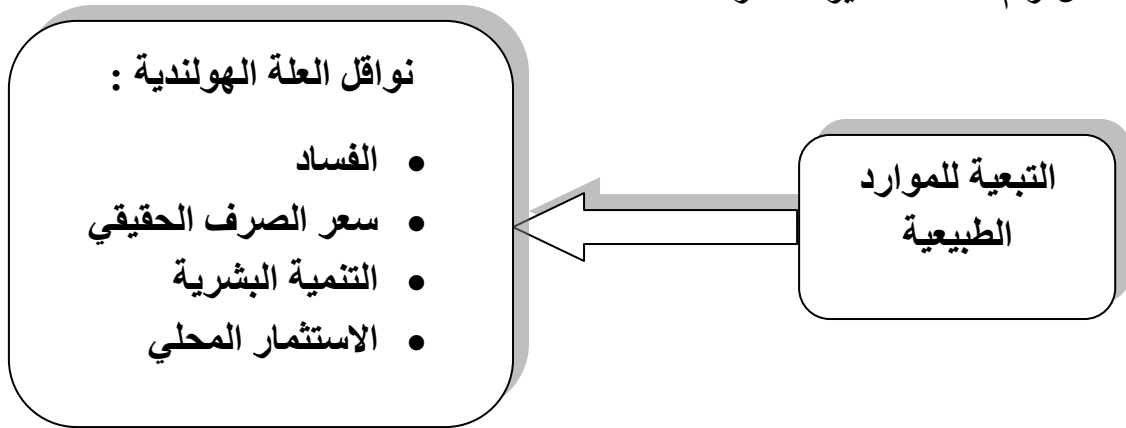
من هنا سنوضح الإطار العام للدراسة، مراحلها وكذا استعراض المتغيرات والسلاسل الزمنية التي سيتم استعمالها كمدخلات لبرنامج Eviews.

أولا : منهجية الدراسة:

سيتم إجراء الدراسة من خلال اختبار العلاقة بين التبعية لمداخل الموارد الطبيعية الذي يمثل المتغير المستقل، والمتغيرات التي تمثل قنوات العلة الهولندية (سعر الصرف الحقيقي، الفساد، الاستثمار المحلي ورأس المال البشري) التي تمثل المتغيرات التابعة ، من أجل التحقق ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات.

الشكل الموالي يوضح هذه الدراسة والمتغيرات المدروسة:

الشكل رقم 03 : متغيرات الدراسة



المصدر : من إعداد الباحث

إذا تبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و قنوات العلة الهولندية فإنه لا داعي لإدراجها في النموذج¹.

ثانيا : وسائل الدراسة :

تم الاعتماد على برنامج Eviews من أجل القيام بالتحليل الإحصائي، الاختبارات الإحصائية، بناء النموذج والتنبؤ، و تتمثل الاختبارات الإحصائية في : استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي و اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

ثالثا : تقديم المتغيرات :

في هذا العنصر سنقوم بتقديم مختلف متغيرات الدراسة، و كيفية قياسها وكذا مصادر جمع القياسات، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استخدام صيغة معدلة لبعض المتغيرات عند استعمال برنامج Eviews ، حتى نتحصل على قيم من 0 إلى 1 ، بغرض تسهيل عملية المقارنة أو بغرض حساب المتوسطات، هذه القيم المعدلة تم حسابها بالصيغة التالية :

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، 2004، ص584.

القيمة المعدلة = (القيمة الحالية - أصغر قيمة) / (أكبر قيمة - أصغر قيمة)

1. متغير التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية :

سيتم قياس هذا المتغير بنسبة ريع الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي، بما فيها قطاع المحروقات (غاز طبيعي و بترول خام) الذي يمثل النسبة الأكبر من الربح. الجدول الموالي يمثل القياسات بالنسبة لهذا التغير في الفترة من 1990 إلى 2019

2. متغير الفساد :

سيتم الاعتماد على مؤشر (Corruption Perception Index) CPI لمنظمة الشفافية العالمية، الذي يقيس درجة الفساد و الشفافية في الهياكل والمؤسسات العمومية للدولة، حيث يقيس المؤشر درجة الفساد والشفافية على سلم 0 إلى 100، فكلما صغرت القيمة كلما دل هذا على ارتفاع مستوى الفساد و نقشيه في الدولة والعكس صحيح، أي أن الدرجة 100 تعني انعدام الفساد في الدولة ووجود شفافية تامة، أما الدرجة 0 فهي أقصى درجة فساد، حيث يشير تقرير الشفافية إلى أن الدول التي درجة الفساد فيها كبيرة تشهد عمليات ابتزاز و رشوة بشكل كبير تواجه المواطن في حياته اليومية، ويوضح الجدول الموالي مؤشر الفساد في الجزائر في الفترة من 2003 إلى 2017

3. متغير التنمية البشرية

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) HDI هو عبارة عن مؤشر مركب يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية تدرج ضمن ثلاثة أبعاد هي :

- أمل الحياة وصحة الفرد : يتم قياسه بمؤشر هو أمل حياة الشخص لدى ولادته.
- المعرفة (الرصيد المعرفي) : يتم قياسه بمؤشرين هما عدد سنوات الدراسة المتوقعة للفرد ومتوسط سنوات الدراسة للأفراد.

- مستوى المعيشة : يتم قياسه عن طريق تقسيم الدخل الوطني الإجمالي على مجموع السكان.

4. متغير سعر الصرف الحقيقي :

يتم حساب سعر الصرف الحقيقي عن طريق تقييم عملة الجزائر (الدينار الجزائري) بعملة أخرى هي الدولار الأمريكي ثم تقسيم هذه القيم على المستوى العام للأسعار. تجدر الإشارة إلى أن قيمة الدولار الأمريكي المرجعية المستعملة في الدراسة هي لسنة 2010. والجدول الموالي يوضح قيمة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة 1980 إلى 2016.

5. متغير الاستثمار المحلي :

تم حساب الاستثمار المحلي عن طريق تقييم نسبة إجمالي الأصول الثابتة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، الجدول الموالي يوضح نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990 إلى 2015 .

المطلب الثاني : اختبار الاستقرار و تحديد درجات التباطؤ.

في هذا المطلب سنختبر استقرار السلاسل الزمنية لمختلف المتغيرات التي تم استعراضها و كذا تحديد درجات التباطؤ.

أولا : اختبار الاستقرار:

سنختبر استقرار السلاسل الزمنية لمختلف المتغيرات لأن السلاسل الزمنية الغير مستقلة تؤدي إلى نتائج زائفة و تضعف من دقة التقدير. سيتم اختبار ديكي فولر الموسع (

ADF)

Augmented Dicky Fuller.

في اختبار ADF نعتبر أن الفرضية الصفرية H_0 هي أن السلسلة غير مستقرة و الفرضية البديلة H_1 هي أن السلسلة مستقرة . يمكن رفض الفرضية الصفرية إذا كانت α أقل من مستوى المعنوية المحدد للدراسة، أو إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية ديكي فولر أكبر من القيم المطلقة للقيم الحرجة الجدولية¹.

كما تجدر الإشارة إلى أنه سيتم اختبار الاستقرار عن طريق القاطع والاتجاه العام ثم القاطع فقط وفي الأخير بدون قاطع و بدون اتجاه عام ، حتى نأخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار عند بناء النموذج الإحصائي، إذا تعذر رفض الفرضية الصفرية سيتم إعادة الاختبار عند الفروق الأولى ثم الفروق الثانية وهكذا إلى أن يتم الحصول على سلسلة زمنية مستقرة.

1. استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بالتبعية لمداخل المحروقات:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الاستقرار لهذا المتغير .

الجدول رقم 06 : استقرار السلسلة الزمنية للتبعية الاقتصادية لمداخل الموارد الطبيعية

2. استقرار السلسلة الزمنية لسعر الصرف الحقيقي

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الاستقرار لهذا المتغير .

الجدول رقم 07 : استقرار السلسلة الزمنية لسعر الصرف الحقيقي

3. استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بمؤشر الفساد :

سنوضح من خلال الجدول الموالي نتائج اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية الخاصة

بمؤشر الفساد

¹ يوسف علي الاسدي، وميثم عبد الحميد روضان، تحليل اثر العلة الهولندية على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي،مجلة العلوم الاقتصادية،العدد2014،37،ص587

4. استقرار السلسلة الزمنية الخاصة بالاستثمار المحلي:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الاستقرار لهذا المتغير.

5. استقرار السلسلة الزمنية لمتغير التنمية البشرية :

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار الاستقرار ديكي فولر الموسع لهذا المتغير.

ثانيا: تحديد درجة التباطؤ :

إن حدوث أثر التغير في المتغير المستقل نادرا ما يكون أنيا على المتغير التابع، حيث وفي أغلب الأحيان تكون فجوة زمنية بينهما، لهذا فإن تحديد درجة التباطؤ هي مرحلة مهمة من أجل تحديد النموذج المناسب للدراسة والحصول على نتائج جيدة عند التنبؤ.

سنحدد درجات التباطؤ الخاصة بالتبعية للموارد الطبيعية على قنوات العلة الهولندية:

1. درجة التباطؤ الخاصة بنموذج التبعية للموارد الطبيعية و مؤشر الفساد :

موضحة في الجدول الموالي .

الجدول رقم 11 : درجة التباطؤ للنموذج مؤشر الفساد/ التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية

2. درجة التباطؤ الخاصة بنموذج التبعية للموارد الطبيعية وسعر الصرف الحقيقي :

موضحة في الجدول الموالي .

3. درجة التباطؤ الخاصة بنموذج التبعية للموارد الطبيعية ومؤشر التنمية البشرية:

موضحة في الجدول الموالي .

الجدول رقم 13 : درجة التباطؤ لنموذج التبعية للموارد الطبيعية ومؤشر التنمية البشرية

4. درجة التباطؤ الخاصة بنموذج التبعية للموارد الطبيعية ومؤشر الاستثمار المحلي

موضحة في الجدول الموالي .

المطلب الثالث : اثر التبعية الاقتصادية على للموارد الطبيعية على قنوات العلة الهولندية

سنقوم في هذا المطلب باختبار التكامل المشترك لمختلف المتغيرات حسب النماذج المدروسة، ثم سنقوم باختبار السببية بين متغيرات النماذج فإذا أظهر الاختبار أنه لا توجد علاقة سببية بين التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية والمتغيرات التي تمثل نواقل العلة الهولندية، أي أن المتغيران مستقلان نقوم بإلغاء هذه المتغيرات من الدراسة، وفي الحالة الأخرى سنقوم بتقدير النموذج و تقييم الأثر .

أولاً : اختبار التكامل المشترك لـ : Johansen

إن اختبار التكامل المشترك يوضح ما إذا كان هناك علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات أي أن هناك أثر على المدى البعيد بين السلاسل الزمنية. عند اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات فإن الفرضية الصفرية H_0 هي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين الفرضية البديلة H_1 هي أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات يمكن رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الاحتمال (α) أصغر من مستوى المعنوية 0.05.

سنختبر التكامل المشترك بين ثنائيات النماذج المشكلة من متغير التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و قنوات العلة الهولندية

1. نتائج اختبار التكامل المشترك الخاص بالثنائية المكونة من متغير التبعية الاقتصادية

للموارد الطبيعية و مؤشر الفساد :

سنستعرض ذلك من خلال الجدول الموالي :

2. نتائج اختبار التكامل المشترك الخاص بالثنائية المكونة من متغير التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و سعر الصرف الحقيقي:

سنستعرض ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 16 : اختبار التكامل المشترك لنموذج التبعية للموارد الطبيعية و سعر الصرف الحقيقي

3. نتائج اختبار التكامل المشترك الخاص بالثنائية المكونة من متغير التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و مؤشر التنمية البشرية :

سنستعرض ذلك من خلال الجدول الموالي:

4. نتائج اختبار التكامل المشترك الخاص بالثنائية المكونة من متغير التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و مؤشر الاستثمار المحلي :

سنستعرض ذلك من خلال الجدول الموالي:

ثانيا : اختبار السببية لغرانجر : Granger

عند القيام باختبار السببية لغرانجر فإن الفرضية الصفرية H_0 مفادها أنه المتغير X لا يسبب المتغير Y و الفرضية البديلة H_1 هي أن المتغير X يسبب المتغير Y . حيث يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5% .

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبارات السببية والتي تتمثل في النماذج المكونة من متغير التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و قنوات العلة الهولندية.

ثالثا: تقييم أثر التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية على قنوات العلة الهولندية :

في البداية سنستعرض في الجدول الموالي مختلف النماذج المفسرة للعلاقة بين التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية و نواقل العلة الهولندية و التي تم بناءها مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الاختبارات .

1. أثر التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية على معدل الفساد :

يوضح الشكل الموالي أثر ارتفاع التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية بنسبة ؟؟؟؟ من قيمها الأصلية ، على معدل الفساد

2. أثر التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية على الاستثمار المحلي:

سنوضح في الشكل الموالي أثر ارتفاع التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية بنسبة ؟؟؟؟؟ من قيمها الأصلية ، على قيم الاستثمار المحلي.

3. أثر ؟؟؟؟ التبعية الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي :

إن الشكل الموالي يوضح أثر ؟؟؟؟؟ التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية بنسبة ؟؟؟؟ من قيمها الأصلية، على سعر الصرف الحقيقي .

المبحث الثاني: تشخيص العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري.

إن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة في صادرات الدولة، مع الارتفاع الكبير في سعر البترول في السوق العالمية يزيد من تدفق العملة الأجنبية الصعبة وهذا له تأثير كبير على الاقتصاد خاصة إذا وجد فائض في الميزان التجاري، وهذا الوضع تميزت به معظم الدول التي تعتمد في صادراتها على المورد الطبيعي في ظل ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

المطلب الأول : مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية والإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار محاولة حماية هذه الثروة وتطويرها¹.

أولا : الإمكانيات النفطية للجزائر :

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، المرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي. بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر، و الجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من (1971 - 2013)

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، 2004، ص263

ثانيا : الطاقة الإنتاجية

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، و المرتبة الثانية عشر عالميا من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، و هذا نتيجة للطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام و ذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ و إنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي :

الجدول رقم ؟؟ : تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971 - 2013)

ثالثا : مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يظهر هذا جليا من خلال ما حققته القطاعات الاقتصادية الكبرى من نمو اقتصادي خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 و إلى غاية 2014 و هذا راجع إلى البحبوحة المالية المحققة و التي لم تشاهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهذا بفضل القطاع النفطي.

سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع، باعتبار البترول العصب النابض في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة، و هذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع، من أجل تحسين أدائه الاقتصادي أكثر فأكثر من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخام نسبة 45.3 % لسنة 2008 و هي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء هذه الثورة السعرية التي عاشتها الأسواق النفطية العالمية.

1. مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للفترة (2000 - 2015)

يشكل قطاع المحروقات قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر، وعليه سوف نتطرق إلى معدلات نمو القطاع ، لنعرج بعد ذلك إلى حجم الإنتاج المتزايد للقطاع على النحو التالي :

الجدول رقم ؟؟ : مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام الاسمي في الجزائر.¹

2. مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة

كانت نسبة مساهمة الجباية النفطية في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات، إلا أنه وبعد تأميم المحروقات سنة 1971 بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد أخرى، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية خلال فترات مختلفة نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم ؟؟ : مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2001 - 2013)

3. مساهمة النفط في قطاع التشغيل :

إن مساهمة النفط في قطاع التشغيل تبقى محتشمة وذلك لأن طبيعة العمل في القطاع النفطي لا تتطلب اليد العاملة الكثيفة بسبب اعتماده في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال وهذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم ؟؟ : مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة (2001 - 2013)

4. مساهمة النفط في حجم الصادرات :

يوضح الجدول أهم الصادرات.

¹ بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية الاقتصادية (دراسة حالة)، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، تلمسان، 2010/2011، ص 51-52.

المطلب الثاني : العلة الهولندية و تأثيرها على سعر الصرف

إن إصابة الجزائر بهذه العلة هو حدث مؤكد بالنظر إلى مؤشرات عديدة ولكن كيف سيتأثر سعر صرف الدينار في هذه الأوضاع فهل سيشهد ارتفاعا كما حدث للعملة الهولندية .

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية¹:

أولا : نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

في سنوات (1980 - 1985) زاد القطاع خارج المحروقات بنسبة تقدر بـ 5.1% في المتوسط نظرا لاستقرار أسعار المحروقات عالميا و الاستقرار السياسي في الوطن، أما خلال (1986 - 1994) انخفض الإنتاج خارج المحروقات وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وكذلك الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية آنذاك بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي شهدتها الدولة الجزائرية و التي أدت إلى تدهور كبير في الاقتصاد الدولة و تأزم بذلك تأزما كبيرا .

تجدد النمو على الصعيد الاقتصادي الكلي لمواجهة الاختلالات المالية بالإضافة إلى مساعدات صندوق النقد الدولي و إصلاحات هيكلية ساعدت في الانفتاح الاقتصادي و تحرير الاقتصاد و هذه الإصلاحات كانت الأساس لاستئناف النمو خاصة بعد زيادة أسعار البترول في السوق الدولي و استطاعت بذلك الدولة وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 و الذي تم إتباعه منذ سنة 2004 عرف PIBHH ارتفاعا من 2002 نمو حقيقيا بلغ حوالي 5.5% من جانب العرض وكان الارتفاع خاصة في قطاع الزراعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات غير حكومية أما من جانب الطلب فإن النمو PIBHH هو المحرك الأساسي لاستيعاب الطلب المحلي و الصادرات غير النفطية و التي تمثل حوالي

¹ بلقربون مصطفى، مرجع سابق، ص 256 بلقربون مصطفى

2% من PIB إن النمو الذي شهده PIBHH ساهم بقدر كبير في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي و بذلك تحقيق الذي تأمل السلطات للوصول إليه، هذا النمو يمول أساسا بارتفاع الإيرادات النفطية في المدى الطويل، ارتفاع أسعار البترول عالميا يكون له آثار سلبية على القطاعات خارج قطاع المحروقات و تفسر دراسات كثيرة على وجود علاقة بين أسعار النفط و سعر الصرف الفعلي الحقيقي الجزائري.

إن ارتفاع أسعار النفط العالمية يزيد من تدفق كبير للعملة الأجنبية إلى داخل الدولة وبالتالي يحدث فائض في الميزان التجاري و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية ويؤدي إلى آثار سلبية على القطاعات خارج المحروقات (علة الهولندية) و هذا سبب كافي ومهم لتنفيذ إصلاحات اقتصادية من شأنها تعزيز الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام في هذا القطاع حتى لا يتأثر من الانخفاضات في الإيرادات البترولية وبالتالي خلق فرص عمل جديدة و توسيع و تنويع أنشطة هذا القطاع.

ثانيا : التفكك الصناعي في الاقتصاد الجزائري : Désindustrialisation

إن القيمة المضافة للصناعة في PIB منخفضة سنة 2004 و تمثل نسبة 5.3% بمعدل نمو يقدر بـ 5% وهو معدل ضعيف جدا بالنظر إلى القطاعات الأخرى وإذا اقترنت بمعدلات النمو في الدول النامية فإن حصة الصناعة من PIB انخفضت سنة 2005 و يقدر الانخفاض بـ 0.2% عند استبعاد دور المحروقات أو PIB HH و أيضا الانخفاض بنفس النسبة إذا أخذنا PIB بالأسعار الثابتة و بهذا فإن هذا القطاع في طريقه إلى الانكماش و بالتالي فإن الاقتصاد الجزائري يعاني عدم انسجاما في قطاعاته وهذا ما يوصف

بالعلة الهولندية فهل يمكن أن يكون للإصلاحات دور في هذه الظاهرة؟ خاصة مع تحرير الأسعار و انفتاح التجارة الخارجية أيضا قابلية التحويل الخارجي للدينار¹؟

سنة 2005 كانت حصة المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي هي حوالي 45% مقابل حوالي 38% سنة 2004 بينما الصناعة انخفضت بشكل ملحوظ من 6.2% إلى 5.3% كما انخفضت مساهمة قطاع الزراعة أيضا وبالتالي فإن قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر في الإنتاج و النمو الاقتصادي، كما أن أغلب الفروع الصناعية باستثناء مواد البناء حيث سجلت الصناعة المصنعة انخفاضا أقصى بـ 6.5% سنة 2007 كما كانت معدلات نمو القطاع الصناعي خلال سنوات 2008 و 2009 و 2010 كالتالي : 6.7% و 10.3% و 4.3% على التوالي، تعد هذه النسب ضعيفة إذا ما تم مقارنتها بدول أخرى.

بعد أزمة 1986 وجدت الجزائر نفسها في أزمة اقتصادية حادة ونقص تمويل اقتصادها برأس مال الشيء الذي انبثق عنه زيادة المديونية الخارجية كما شهد مؤشر النمو في القطاع الصناعي انخفاضا كبيرا في تلك الفترة و تواصل انخفاض هذا المؤشر ليلعب نسبة 2.5% سنة 2005 و زاد من حدة الانخفاض ليلعب 0.8% سنة 2007 وبالتالي يظهر أثر حقيقي للتفكك الصناعي في الاقتصاد الجزائري.

ثالثا : أسعار الصرف و أسعار النفط وموقف الدينار:

يلعب سعر الصرف دور محوري في ديناميكية اقتصاد الدول و النمو الاقتصادي نظرا لارتباطه بحركة رأس المال و أيضا المزايا النسبية في التجارة الدولية في المدى الطويل، لوضع سياسة اقتصادية كلية يجب الأخذ بعين الاعتبار ثبات سعر الصرف.

¹خاير فاتح، اثر المرض الهولندي فغي الاقتصاد الجزائري لفترة 2000-2012، مذكرة ماستر، جامعة

إن صادرات الجزائر أحادية القطب فالنفط يتميز بخاصتين أساسيتين الأولى أنها مادة نابضة و غير متجددة و كل برميل يخرج لا يعوض و الثانية سعره يتحدد في السوق الدولية بسبب صعوبات و متاعب كبيرة و خاصة على المدى الطويل لأن هذه الظروف تؤثر على حركة أسعار الصرف ورسم السياسة الاقتصادية الكلية أي أن الجزائر و غيرها من الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط تواجه مشكلة في إدارة سعر صرف عملاتها.

إن وجود العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري يعني وباختصار ارتفاع سعر الصرف إذا كان في تفسير سعر الصرف اليقين و بالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية الناشئ عن ارتفاع حاد في الدخل الناتج عن صادرات المورد الطبيعي، بينت الدراسات أن وجود العلة الهولندية في الاقتصاد تؤدي إلى ارتفاع معدلات الصرف الاسمية و الحقيقية إن وجود الدولارات الحادة في أسعار و إيرادات النفط يسبب متاعب كبيرة في إدارة أسعار الصرف فعند اشتداد الطلب على الصادرات النفطية وارتفاع أسعارها تزيد الإيرادات بصورة قوية كما هو حاصل في السنوات الأخيرة .

إن سعر الصرف الحقيقي و الاسمي للدينار الجزائري تبدو منخفضة أقل من اللازم (فائض في الميزان التجاري) كما بينته دراسات لصندوق النقد الدولي حول تطور سعر الصرف الحقيقي والاسمي للاقتصاد الجزائري .

شكل بياني رقم ؟؟؟ : تطور سعر الصرف الحقيقي والاسمي للدينار الجزائري.¹

المطلب الثالث : سبل معالجة العلة الهولندية

إن البحث عن الربح ليس سيئا في حد ذاته، و الذي يهم هو معرفة ما إذا كان سيؤدي إلى ازدياد الأنشطة المنتجة أو غير المنتجة أم لا ؟

¹دقيش مختار، العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر بين 1986-2006، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2010/2009، ص57.

أولاً : الاقتصاد الجزائري و المرض الهولندي

إن النموذج الساكن للنمو الذي عرضه Neary et Corden 1982 توصل إلى أن حدوث طفرة في تحويل الموارد يؤدي تراجع في التصنيع من خلال وجود أثرين حقيقيين هما اثر الإنفاق الناتج عن تحول الموارد و أثر نقدي يسمى بأثر السيولة النقدية و عليه سينأثر القطاع الصناعي نتيجة تحسن وضعية العملة الوطنية (ارتفاع قيمتها) و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و عبر ارتفاع نسبي للأجور في القطاع الصناعي نظرا لزيادة الطلب على الخدمات بسبب ارتفاع المداخل، لذلك يمكننا التأكيد بأن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الربيع البترولي يمثل فحا مزدوجا كالتالي :

- المستوى الداخلي : أنه يضعف أهمية الجهد المنتج و يضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات و أيضا بسبب توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة و تنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة و صعبة، و لكنها في الوقت نفسه جد حيوية.

- المستوى الخارجي : قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية، خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية كالتي يعرفها العالم حاليا، كتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية (مواد غذائية، أدوية، تكنولوجيا، تجهيزات إنتاجية).

إن وضعية الجزائر لها بعض التشابه مع خصائص الظاهرة الهولندية، و تتمثل هذه المظاهر فيما يلي¹ :

- تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة.

¹دقيش مختار، مرجع سابق، ص55.

- تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى.
- إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة.
- عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور.

فدرجة الارتباط بين زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية و تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى هي مؤكدة إذا رجعنا لإحصائيات سنتي 2004 و 2008، فالصادرات خارج المحروقات كانت تمثل قبل الصدمة البترولية الأولى سنة 1971 حوالي 25% من إجمالي الصادرات ، وأصبحت في حدود 12% سنة 1974 بعد الارتفاع الكبير الأول في أسعار البترول، ثم بلغت 25.2% فقط سنة 2008.

ثانيا : معالجة العلة الهولندية

يمكن معالجة العلة الهولندية من خلال بعض الإجراءات و السياسات التي يمكن للدولة أن تقوم بها على مختلف المستويات، و على هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، و يمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية و تجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي، ومن خلال تتبع خصائص العلة الهولندية يمكن وصف الإجراءات كالتالي :

1. ضرورة التنويع الاقتصادي¹ :

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف

التالية:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر السحب على مستوى القطاعات الأخرى.

يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات. إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة و الخدمات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني و الاجنبي في القطاعات خارج المحروقات. لقد لاحظنا لدى متابعتنا لمدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تحسنا ملموسا إذا كانت مساهمته في PIB سنة 1992 في حدود 62% لتصبح في حدود 76% سنة 2000 ، ولكن نظرا لحجم قطاع المحروقات العمومي، فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام الكلي تبقى أقل من 50%.

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة

¹مايخ شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري في العلوم الاقتصادية والادارية،العراق،ص558.

على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل .

بمعنى آخر أن التنوع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين : الأولى بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الاجنبي أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا و اجتماعيا و التي تعود بالفوائد على الجميع، ويمكن تحقيقي هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي :

- بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة .
- تبني سياسة مالية منضبطة.
- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية و النقدية.
- زيادة كفاءة سوق العمل.
- تطوير البنية التحتية.
- تطوير قوة العمل.
- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

2. تحسين أداء السياسة المالية:

إن أهم ما يميز الميزانية في الجزائر هو ارتباطها القوي بأسعار البترول في الأسواق العالمية، و يترتب على هذا الارتباط بأسعار النفط عدم استقرار في متغيرات الميزانية خاصة الإيرادات و النفقات ولأجل حماية و عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها، ومن بينها اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية، وإنشاء صندوق لضبط الإيرادات .

لقد اتبعت الجزائر تدابير هامة بغرض تأمين إدارة عقلانية لنفقاتها العامة، حيث بدت الحكومة الجزائرية أكثر تريثا في إعداد ميزانيتها العامة، فرغم ارتفاع أسعار البترول إلا أن السعر المرجعي لأعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 بينما تجاوز السعر المتوسط لبرميل النفط في هذه الفترة 38 دولار، و في سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل بينما سعر البترول في الأسواق تجاوز 60 دولارا لنفس الفترة، وفي سنة 2008 تم تحديد سعر نفط مرجعي في حدود 37 دولار للبرميل الواحد.

القواعد المالية هي عبارة عن قيود قانونية تفرضها الدولة على سياستها المالية، وتدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية، و عادة توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الإقراض، وباختصار فهي توضع من أجل تجنب دورية سياسة الإنفاق و عزل السياسة المالية عن الضغوط السياسية في البلدان المصدرة للبترول.

أما في الجزائر فتخضع السياسة المالية لقاعدة مالية تنص على ضرورة تحويل مداخيل تصدير البترول و الغاز الطبيعي الفائضة عن العائدات المتوقعة في إعداد الميزانية على أساس سعر نفط مرجعي متحفظ إلى صندوق ضبط الإيرادات.

3. إنشاء صناديق سيادية :

يتم تجنب الأزمات الاقتصادية من خلال إنشاء صناديق سيادية يمكن اللجوء إليها عند الضرورة و هذا استخدام موارد الصندوق في حال تراجع الإيرادات، مما قد يحافظ على استقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط، و في الجزائر تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات، وجعل النفقات ثابتة، بمعنى الحد من دورية السياسة المالية لأن عدم استقرار النفقات العامة يترتب عليه

انخفاضا في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى تعقيم تدفقات رؤوس الأموال و تخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي و الحماية من المرض الاقتصادي الهولندي من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصناديق و العكس في حالة انخفاض الأسعار كما كانت من بين أهداف هذا الصندوق في الجزائر هو ضمان خدمة الدين العام .

صنف صندوق ضبط الإيرادات للجزائر من بين الصناديق السيادية الـ15 عبر العالم من حيث القيمة المالية حسبما أفاد المعهد العالمي للصناديق السيادية الذي يوجد مقره في لاس فيغاس (الولايات المتحدة) فمن مجموع الصناديق السيادية الـ67 التي أحصاها ذات المعهد عبر العالم يأتي صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في المركز الـ14 بقيمة تعادل 77.2 مليار دولار حسبما أوضحه نفس المصدر في معطيائه المتحينة في جوان 2013 و على الصعيد الإفريقي تحتل الجزائر المرتبة الأولى متبوعة بليبيا (المركز الـ17 عالميا) بـ65 مليار دولار ثم بوتسوانا (الـ38 عالميا) بـ 7 ملايين دولار و أنغولا (المركز 45) بـ 5 ملايين دولار و نيجيريا (المرتبة 50) بـ 1 مليار دولار في حين أن الصناديق السيادية لبلدان إفريقية أخرى تمتلك قيمة مالية لا تفوق 1 مليار دولار. أما على المستوى العربي احتل الصندوق الجزائري لضبط الإيرادات المركز 5 مسبقا بصندوق السيادة لكل من أبو ظبي (627 مليار دولار) و العربية السعودية (533 مليار دولار) و الكويت (342 مليار دولار) و أخيرا قطر (115 مليار دولار). و تعود المراكز الثلاثة الأولى على الصعيد العالمي لكل من النرويج (716 مليار دولار) ثم أبو ظبي و أخيرا الصين التي تتوفر على 4 صناديق سيادية أهمها يحتل المكانة الثالثة بـ 568 مليار دولار، و للعلم فإن صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ في سنة 2000 يمتص الفرق بين مداخيل الجباية البترولية الحقيقية الناتجة عن سعر 100 دولار لبرميل البترول و الجباية البترولية الخاضعة للميزانية و المحددة على 37 دولار للبرميل، وقد بلغت القيمة الإجمالية للصناديق الوطنية السيادية الـ 67 التي تم إحصائها بـ

5402 مليار دولار في جوان 2013 (مقابل 5019 مليار دولار في جوان 2012) من بينها 3150 مليار دولار مصدرها الموارد البترولية و الغازية (58%) و 2252 مليار دولار مصدرها الموارد الأخرى (42%) في هذا الصدد أشار البنك الأمريكي جي بي مورغان ضمن تحليله لهذا التصنيف الخاص بالصناديق السيادية أن إفريقيا تشهد فتح صناديق سيادية وطنية أكثر فأكثر نظرا لتراكم عائدات المواد الأولية و احتياطات الصرف. وخلال السنتين الماضيتين تم انشاء 15 صندوق وطني سيادي و تجري دراسة وضعها بكل من تنزانيا و زيمبابوي و موزنبيق و أوغندا و سيراليون، وتتمثل البلدان الإفريقية الأولى التي أنشأت هذا النوع من الصناديق في بوتسوانا سنة 1994 و الغابون في سنة 1998 و الجزائر في سنة 2000 متبوعة بليبيا و موريتانيا في 2006 و نيجيريا وغانا في 2011 و أنغولا في سنة 2012 ، وللإشارة فإن صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الذي أنشئ في سنة 2002 لتغطية جزئيا العجز المالي و الديون الخارجية و للتخفيف من تأثير صدمة خارجية محتملة على تسيير السياسة المالية يتم تزويده من خلال الفارق بين العائدات الجبائية المحسوبة على أساس سعر حقيقي لبرميل البترول و الأسعار التي تركز على سعر البترول مثلما هو منصوص عليه في قانون المالية و المحدد حاليا بـ 37 دولار، و للتذكير فإن أقدم صندوق سيادي لا يزال موجودا إلى غاية اليوم هو صندوق تكساس (الولايات المتحدة) الذي أنشئ في سنة 1854 و المزود حاليا بـ 26 مليار دولار من العائدات البترولية.

خلاصة:

تبين من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف المتغيرات أن معظم السلاسل غير مستقرة، لكن معظمها يستقر عند الفروق الاولى، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند بناء النموذج الاحصائي.

من خلال الدراسة الاحصائية نستنتج أنها تتمثل في كون الفساد القناة الرئيسية الناقلة للعللة الهولندية في الجزائر، حيث وبعد القيام بتقييم أثر التبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية على قنوات العلة الهولندية، تبين أن ارتفاع التبعية الاقتصادية لا يؤثر بشكل كبير على سعر الصرف الحقيقي رغم وجود ارتفاع طفيف، من جهة أخرى فإن ارتفاع التبعية لديه أثر ايجابي على الاستثمار المحلي فهو يرفع من مستوى هذا المتغير، و في الاخير نرى أن ارتفاع التبعية الاقتصادية تؤدي الى ارتفاع الفساد بشكل ملحوظ.

الختمة



لقد كان الهدف من هذا البحث هو امتحان ظاهرة العلة الهولندية و تطبيقها على الاقتصاد الجزئري ، وقد تم الاختبار للفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2018 حيث انطلقا من الادبيات النظرية للعلة الهولندية، حيث قدم العديد من الاقتصاديين مجموعة من التفسيرات حيث أن أي بلد يصدر الموارد الطبيعية يعرف تدفق عائدات كبيرة من النقد الاجنبي و هو ما يؤدي إلى رفع قيمة عملته المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه إضعاف قدرة القطاعات الانتاجية خاصة الصناعية و الزراعية على المنافسة سواء في الاسواق الخارجية أو السوق المحلية حيث يحد ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذا البلد في السوق الدولي، اضافة الى أن اسعار الواردات تصبح في الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتجات المحلية، و قد سميت هذه الظاهرة بالعلة الهولندية.

1. اختبار الفرضيات :

من خلال ما تم تناوله في الفصل المتضمن الدراسة الميدانية يمكن أن نلخص النتائج المتوصل إليها : فيما يلي :

- يقصد بالعلة الهولندية تلك الآثار الناتجة عن تدفق عائدات مالية كبيرة بالنقد الأجنبي جراء تصدير بلد ما لمورد طبيعي، هذا ما يؤدي الى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الدولية وهو ما يترتب عليه إضعاف قدرة تنافسية المنتجات المحلية، اضافة الى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من المنتجات المحلية وهو مفهوم يوضح العلاقة بين الزيادة في اكتشاف الموارد الطبيعية و انخفاض الانتاج بالقطاع الانتاجي وبالتالي الى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية الاقتصادية والعكس.

تعود الجذور التاريخية لهذه التسمية نسبة للوضع الاقتصادية التي كانت تنتم بها هولندا في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى .

تعود أسباب العلة الهولندية إلى :

- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام .

- زيادة غير متوقعة في الاسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي

- ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ .

ينجم عن هذا المرض أثران على الصعيد الاقتصادي، و هما : أثر الانفاق و أثر حركة عوامل الانتاج، يظهر الاثر الاول بعد ارتفاع الدخل الوطني الناتج من ارتفاع السعر الدولي للموارد الطبيعية و هذا ما يرفع من مبلغ النفقات على السلع التبادلية و غير التبادلية و يلعب الطلب الاضافي على السلع غير التبادلية دورا في تغيير السعر النسبي .

كما أن ارتفاع هذا السعر مع انعدام مرونة العرض يؤثر على سعر الصرف الحقيقي الذي يتحسن كاستجابة لذلك، أما أثر تنقل عوامل الانتاج فانه يحدث بعد ارتفاع الطلب على السلع غير التبادلية مما يحسن من انتاجية عنصر العمل مع ثبات الاجر الحقيقي، وأمام هذا التحسن يلجأ القطاع غير التبادلي إلى رفع الأجر الحقيقي من أجل جلب اليد العاملة من القطاع التبادلي، و هو ما ينعكس سلبا على القطاع التبادلي موجدا حالة انحلال التصنيع، وهو ما يثبت صحة النظرية الثانية .

- الاقتصاد الجزائري كاقصاد يعتمد على الموارد الطبيعية يعد اقتصاد أحادي الجانب و يعد التراجع في القطاع الصناعي في الجزائر نتيجة تحسن معدل التبادل التجاري، و ارتفاع الطلب المحلي هو سبب التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الانتاجي المحلي، وبالتالي فان

الوضع الاقتصادية للجزائر ما هي إلا شكل من أعراض المرض الهولندي ، و هو ما يثبت صحة النظرية الثالثة.

2. النتائج :

من خلال هذا البحث توصلنا الى النتائج التالية :

- ان اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، الذي يساهم بأكثر من 40 % من الناتج المحلي الخام، في حين يساهم بأكثر من 97 % من الصادرات و مداخل العملة الصعبة، هذا الاعتماد على قطاع مزدهر واحد أدى مع مرور الوقت إلى ظهور اختلالات حادة في جانبي العرض و الطلب، جعلت الجهاز الانتاجي غير مرن ودون مردودية انتاجية مقبولة، مما كرس الطابع الريعي له، و جنوحه الهائل للانفاق الممول من ريع القطاع المزدهر، ما أدى الى ظهور أثر الانفاق للمرض الهولندي، و بالتالي التأكيد على وجود الظاهرة في الاقتصاد الجزائري.

- يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة المرض الهولندي المتأتية من الصدمات باختلاف كصدمات عرض وطلب النقود، أسعار الصرف، أسعار الفائدة ناهيك عن فشل إدارة التحول نحو اقتصاد السوق، كما أن ظاهرة المرض الهولندي و هاته الصدمات كانت بشكل كبير و غير متحكم فيه، أدى الى تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري .

- ريع القطاع المزدهر يناهز 97 % من الصادرات و أكثر من 60 % من الجباية لصالح الموازنة العامة، سببه اعتماد أسعار صرف الدينار على السياسة الجبائية و ليس السياسة النقدية، مما يخلق وهما نقديا يجعل ارتفاع المداخل من هذا النوع من الجباية لا انعكاس له على أرض الواقع .

- ان انحلال القطاع التبادلي في الجزائر بشقيه الفلاحي و الصناعي، يعود بالاساس الى فشل إدارة التحول نحو اقتصاد السوق، ناهيك عن الانعكاسات السلبية لسياسات التثبيت و التعديل الهيكلي و سياسة الخصخصة .

- تعقيدات وصعوبات كبيرة في المحيط الذي يعمل فيه الجهاز الانتاجي، ناهيك عن عدم مرونته، بالاضافة الى تسيير القطاع العمومي الذي يستحوذ على نسبة هامة من القطاع، يشوبه الكثير من النقائص التي حولته الى عبئ، حيث يتم انفاق موارد مالية ضخمة الا أن القطاع يبقى دون المطلوب، هذا في ظل إطار تسيير غير فعال للقطاع العمومي في مجال الفعالية الاقتصادية التي يبقى السبب الرئيسي خلفها هو التبعية الخاطئة للوصاية، من جهة أخرى فان القطاع الخاص في الجزائر يتميز بأنه قطاع تابع غير قادر على المبادرة الذاتية، و السمة الغالبة عليه أنه يقتات من فئات مشاريع القطاع العام، و على رأسها مشاريع الأشغال العامة، وبالتالي تفوق القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي مما يؤدي الى تغلغل المرض الهولندي .

3. آفاق الدراسة

إن هذا البحث يركز على التشخيص و التحليل، والتي أظهرت نتائجها وجود العلة الهولندية في الجزائر التي تؤثر سلبا على أداء التنمية الاقتصادية ، و لعل المرحلة القادمة يجب أن تركز على ايجاد الحلول وتقديم سياسة للنهوض بالقطاع و التخلص من الآثار السلبية للتبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية، على ضوء التجارب الناجحة للدول التي استطاعت الخروج من الأزمة ، و على رأسها النرويج و هولندا. كذلك يجب تسليط الضوء على متغير الفساد و القيام بعملية مقارنة وتحليل مع الدول التي استطاعت تحقيق معدلات نمو جيدة رغم وفرتها على الموارد الطبيعية مثل ماليزيا و دول الخليج .



قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، 2004،

مايخ شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري في العلوم الاقتصادية والادارية،العراق

الاطروحات:

شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، السنة 2014/2011

خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة 200-2012 مذكرة ماستر جامعة المدية السنة 2014/2013

بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة ، (الجزائر - نيجيريا - بوتسوانا) مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران السنة 2014/2013

أميرة ادريس، تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر 2016

بوسالم سفيان، أثر العلة الهولندية على قطاع الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018 / 2017

بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي و سعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نمودجا، أطروحة دكتوراه جامعة باجي مختار عنابه سنة 2012 .

محي الدين حداب، أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990 - 2016 ، دكتوراه غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

دراسة دقيش مختار الموسوعة بعنوان : العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 - 2006

فريد قاسمي وايمان لوراري، سنة 2016 الموسوعة بعنوان : هل تعاني الجزائر من العلة الهولندية دراسة للفترة 1960 - 2013

بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر ، نيجيريا ، بوتسوانا) ، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، السنة 2013 / 2014

بلقربون مصطفى، دور الموارد الطبيعية الاقتصادية (دراسة حالة)، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، تلمسان، 2010/2011

خاير فاتح، اثر المرض الهولندي فغي الاقتصاد الجزائري لفترة 2000-2012، مذكرة ماستر، جامعة المدية، 2013/2014

دقيش مختار، العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر بين 1986-2006، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2009/2010

مواقع الكترونية:

يوسف علي الأسدي و ميثم عبد الحميد روضان، تحليل أثر العلة الهولندية على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، سنة 2014، متاح على الموقع www.iasj.net : ، تاريخ الاطلاع : 2020/08/17،

حاج بن زيدان ، النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر و المملكة العربية السعودية ومصر للفترة 1970 - 2010 أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2012 - 2013 ، متاح على الموقع <http://core.qc.uk> ، تاريخ الاطلاع : 17م08م2020 ص : 185 - 189 .

مراجع باللغة اللاتينية:

Iyanda David O. Corruption: Definitions, Theories and Concepts, Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter) Vol. 2, No.4, Nov. 2012

Organization for Economic Co-Operation and Development, Corruption a Glossary of International Criminal Standards, 2007

Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Mesurer la corruption en Afrique prendre compte la dimension international, Rapport sur la Gouvernance en en Afrique, 2016

Thorvaldur Gylfason, STATOIL-ECON Conference: The Paradox of Plenty, 22 March 2001, op cit,

Armstrong Michael, Handbook of Human Resource Management Practice, 10 th edition, London, 2006,

Sayef Bakari, The Impact of Domestic Investment on Economic Growth: New Evidence from Malaysia, MPRA, Munich Personal RePEc Archive Paper No. 79436, 2017,

- Almaz Akhmetov, testing the presence of the dutch desaese in khazakhstan, april 2017, http://mpr.aub.uni-muenchen.de/77936/university_of_Tsukuba, Japan, 01 mai2020,

- Kareem Ismail, the structural manifestation of the Dutch disease : the case of oil exporting countries, IMF working paper, april 2010, available at : <http://www.imf.org.23/07/2020>,

- Terry Lynn Karl, Understanding the resource curse, covering oil, 2005, <http://www.opensocietyfoundations.org>. 22/07/2020

- Dusan Damnjanovic, quel est l'impact des ressources naturelles de la Russie sur son économie et quelle sont donc les implications pour les autres pays, mémoire du grade de maîtrise affaires international, université de Montréal, France, avril 2015, trouver sur le site: biblos.hec.ca.